



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

قسم اللغة والأدب العربي

كلية: الآداب واللغات

آراء أبي القاسم الزّجاجي اللّغويّة في أماليه في ضوء علم اللّغة الحديث

مذكرة مكّملة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الأدب العربي

تخصص علوم اللسان

إشراف الأستاذة:

من إعداد :

* عائشة عويسات

* نوال الأطرش

* هيام داودي

السنة الجامعية: 1437 . 1438 هـ / 2016 . 2017 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية: الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

آراء أبي القاسم الزّجّاجي اللّغويّة في أماليه في ضوء علم اللّغة الحديث

مذكرة مكّملة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الأدب العربي

تخصص علوم اللسان

إشراف الأستاذة:

من إعداد :

* عائشة عويسات

* نوال الأطرش

* هيام داودي

السنة الجامعية: 1437 . 1438 هـ / 2016 . 2017 م

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله و صحبه، ومن اهتدى بهديه، وسار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد:

عرف المجتمع الإنسانيّ اللّغة في أقدم عصوره، فاللّغة ظاهرة تميّز الإنسان عن الكائنات الأخرى، واختصّ بها، فأتاح له أن يكون المجتمع وأن يقيم الحضارة، وكذا اللّغة والمجتمع والحضارة ظواهر متداخلة ومتكاملة. فقد أثار كثير من المفكرين العرب على مدى القرون أولويّة اللّغة العربيّة فاهتموا بدراستها وتدريسها، فهي قبل كل شيء لغة القرآن الكريم، فكان من واجبهم الدينيّ وضعها في قالب يحميها حفاظاً عليها من الضياع.

والتّراث اللّغوي عند العرب يعجُّ بأسماء أدباء و علماء ومؤلفين وضعوا مصنّفات مختلفة، لحماية اللّغة العربيّة، وهذا ما قادهم إلى الكشف عن كثير من القضايا اللّسانية مما لم تهتد إليه البشريّة إلّا مؤخّراً.

و للوقوف على جهود أحد المفكرين العرب في اللّغة وقع اختيارنا على أبي القاسم الزّجاجي، الذي كان من بين أشهر علماء اللّغة في القرن الرابع الهجري، فعنونا موضوع دراستنا ب: "آراء أبي القاسم الزّجاجي اللّغوية في أماليه في ضوء علم اللّغة الحديث"، وذلك للإبانة عن الجهود اللّغوية للزّجاجي بناءً على ما توصّل إليه الدرس اللّغوي الحديث.

وكان سبب اختيارنا لهذا الموضوع أهميّة كتاب الأمالي للزّجاجي، لما يحمله من آراء لغويّة لمختلف الفنون العربيّة. ومما عزّز دوافعنا لاختيار أمالي الزّجاجي ابتعاد الدارسين وتخوفهم -على حسب اطلاعنا- من دراسة كتب الأمالي.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكاليّة التّالية: ما هي أهم الآراء اللّغوية في كتاب الأمالي للزّجاجي؟ وفيم تتمثّل كلّ من آرائه الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة في كتابه الأمالي؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات، قسّمنا البحث إلى: مقدمة، مدخل، ثلاثة فصول وخاتمة.

في المدخل: أشرنا إلى حياة الزّجاجي وأبرز شيوخه وتلاميذه وأشهر مصنّفاته اللّغوية، وعرضنا مدونة الدراسة وهي كتاب الأمالي للزّجاجي، معرّفين إيّاه ومبيّنين منهج الزّجاجي في جمع النصوص وشرحها في أماليه.

أمّا الفصل الأول فجاء بعنوان (آراء الزّجاجي الصوتيّة و الصرفيّة في الأمالي)، حيث عرضنا أولاً ظاهرة الإبدال من الناحية الصوتيّة، فتطرّقنا أولاً: إلى تعريفه اصطلاحاً، وثانياً: أنواعه، ثمّ الإبدال في أمالي الزّجاجي، وعرضنا ثانياً آراء الزّجاجي الصرفيّة، وتمثّلت في أولاً: الجمع، وثانياً: المثني، وثالثاً: التصغير، دارسين كل قضية على حدة دراسة نظريّة وتمثّل في (التعريف الاصطلاحي، الأنواع....)، تليها دراسة تطبيقيّة لنماذج الكتاب في ضوء ما قدّمه الدارسون العرب المحدثون.

والفصل الثاني: وكان بعنوان (آراء الزّجاجي النحويّة في الأمالي)، فبدأنا في دراسة أولاً: المذهب النحويّ الذي ينتمي إليه الزّجاجي، وثانياً: منهجه في جمع المادة النحويّة عموماً وفي كتاب الأمالي خصوصاً، وثالثاً: تطرّقنا لمنهجه في القياس و التعليل، ورابعاً: يتمثّل في الدراسة التطبيقيّة لآراء الزّجاجي النحويّة في الأمالي (مُذو، المنادى، النسب، القسّم....).

الفصل الثالث: ووسمناه ب(آراء الزّجاجي الدلاليّة في الأمالي) ، وقسّمناه إلى جانبين نظري وتطبيقي، فالجانب الأول (النظري) أدرجنا فيه تعريفاً لعلم الدلالة كما جاء عند المحدثين، وموضوعه، والقضايا الدلاليّة التي تناولتها الدراسات، أمّا الجانب التطبيقي قمنا فيه بتصنيف الآراء الدلاليّة في الأمالي كلّ حسب نوعه، أولاً: المشترك اللفظي، ثانياً: الترادف، ثالثاً: التضاد.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فجَمَعَ أهم ما جاء في الأمالي من قضايا لغوية يتطلّب منّا وصفاً لأهمّ حالات ثابتة، ويتبعها التحليل اللّغوي حسب ما جاء به المحدثون.

كما اعتمدنا في دراستنا للموضوع جملة من المراجع، وأهمها: كتاب النحو الوافي لعباس حسن الذي كان محطة مهمة كمرجع لعلم اللّغة الحديث، وكذا كتاب شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، الذي أفادنا في معالجة القضايا الصرفيّة في الأمالي، واستعنا بمذكرة (آراء أبي علي القالي في أماليه اللّغوية في ضوء علم اللّغة الحديث) لنعيمة روابح، التي أوضحت لنا دراستها كيفيّة التعامل مع المادة العلميّة، وبالنسبة للدراسة الدلاليّة كان أهم مرجع كتاب علم الدلالة لأحمد مختار عمر.

وككّل بحث، لم يخل مشوارنا عند إعداد هذه المذكرة من الصعوبات، لعل أهمها: ما واجهنا من صعوبة عند استخلاص المادة العلميّة من كتاب الأمالي للزجاجي، لما ميّز مادته من تناثرها في صفحاته وغياب المنهجيّة العلميّة في سرد القضايا اللّغوية وهذا راجع إلى طريقة التأليف في عصره. وبعون الله ومساندة الأستاذة المشرفة تمكنا من استيعاب هذه المادة وتجاوز هذه العقبة.

وفي الختام نتمنى أن يكون هذا العمل المتواضع قد ساهم ولو بقدر يسير في إبراز قيمة هذا التراث الذي يزخر به تاريخنا، والملمهم في كل مرة بزوايا جديدة تفتح آفاق البحث أمام طلبة العلم، ولا يفوتنا أن نتقدّم بخالص عبارات الشكر والامتنان للأستاذة المشرفة "عائشة عويسات" على دعمها لنا بالنصائح والتوجيهات، وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبّدوا عناء قراءة البحث وتصويبه، ولكلّ من ساندنا طوال فترة البحث، ورجاؤنا أن نكون قد وفقنا فيم ذهبنا إليه، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

المدخل

حظيت الأمة الإسلامية والعربية بتراث ثقافي يميّزه التنوع والغزارة والشمول في جميع الميادين، من تفسير وفقه أدب ونحو....وقد عكف الباحثون على تدارسها وحفظها لشغفهم الكبير بالاغتراف من بحر العلم ورواية الأشعار وجمع الأمثال والأخبار، وتتبع غرائب اللغات.

لذلك أول ما يطالعنا ونحن نتواصل مع التراث، عناوين لكتب مشهورة صنفت من أمهات الكتب التراثية منها: كتاب البيان والتبيين والحيوان للجاحظ، الكامل للمبرد، أدب الكاتب وعيون الأخبار لابن قتيبة وكتب الأملالي.... وغيرها من الكتب، وقد شاعت هذه الكتب وانتشرت بين الناس، وتميّزت بصبغتها الأدبية، ومما ساعد على انتشارها، والتفنن في تأليفها، والتألف في موضوعاتها شيوع مجالس السمر بين الخلفاء والأمراء والوزراء، وقد خلفت هذه المجالس أدبا قلما نعثر على مثيل له في آداب الأمم الأخرى، والملفت للنظر أن أغلب هذه الكتب تتسم بالصبغة الأدبية - كما سبق القول - على الرغم من إن المدقق في كتاب مثل الحيوان أو البيان والتبيين أو الكامل، أو الأملالي.... يلاحظ أنها تجمع بين دفتيها الأدب بأنواعه المختلفة من شعر ونثر، خطب وحكمة، أقوال مشهورة.... وتجمع إلى جانب ذلك علوم اللغة بأنواعها، من غريب ونحو و صرف، نقد و بلاغة....

وقد عبّر ابن خلدون (ت 808هـ) في مقدمته عن علم الأدب في الحضارة الإسلامية، بقوله: «وإنما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته، وهي الإجابة في فني المنظوم والمنثور على أساليب العرب ومناحيهم، فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الكلمة من شعر عالي الطبقة، و سجع متساوٍ في الإجابة، ومسائل من اللغة والنحو، مبثوثة في أثناء ذلك، متفرقة⁽¹⁾

(1) ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، ت: 2004م، ص: 629.

يستقري منها الناظر في الغالب معظم قوانين العريّة، مع ذكر بعض من أيام العرب يفهم به ما يقع في أشعارهم منها، وكذلك ذكر المهم من الأنساب الشهيرة و الأخبار العامة، والمقصود بذلك كله أن لا يخفى على الناظر فيه شيء من كلام العرب و أساليبهم و مناحي بلاغتهم، إذا تصفحته لأنه لا تحصل الملكة من حفظه إلا بعد فهمه، فيحتاج إلى تقديم جميع ما يتوقف عليه فهمه».

إن هذا الوصف الذي نحن بصدد دراسته، وهو كتاب الأمالي لعبد الرحمن الزجاجي(ت 337هـ)، وليس غريبا أن يملئ أحد مثقفي الحضارة الإسلامية كتابه من الذاكرة، وهو مسلك من أهل العلم في تلك الأزمان. إذن فمن هو عبد الرحمن الزجاجي؟

1. اسمه ونسبه:

هو عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، نسبته تعود إلى أبي إسحاق الزجاج، كان شيخ العريّة في عصره⁽¹⁾، و كان حسن السمة مليح الشارة.⁽²⁾

2. حياته:

ولد عبد الرحمن الزجاجي بنهاوند -جنوبي همذان- و طاف كثيرا من البلدان. فنزل بغداد حيث لقي أستاذه إبراهيم بن السري الزجاج، فلازمه حتى نسب إليه. و سافر إلى الشام فأقام بجلب مدة ثم غادرها إلى دمشق حيث درس و أملى، ثم غادرها⁽³⁾، و يقال أُخرج من دمشق لتشيّعه.

(1) الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج3، ط15، ت: ماي2002م، ص:229.

(3) الذهبي، سير اعلام النبلاء، تح: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ج2، دط، ت:2004م، ص:2169.

(3) الزجاجي، اللامات، تح: مازن مبارك، درا الفكر، دمشق، سوريا، ط2، ت:1985م، ص:9.

(4) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج2، ص:2169.

كان الزجّاجي شديد الولع بالعلم، و كانت ثقافة الزجّاجي أنموذجاً من ثقافة العلماء في القرن الرابع، ذلك القرن حفل بنتاج خصب للعقلية العربية الإسلامية في أوج نضجها و رقيّها، فكان أكثر العلماء طلباً للعلم و أنشطهم في التأليف، و كانت ثقافته موضع تقدير في عصره.

3. وفاته:

اختلف الدارسون حول سنة وفاة الزجّاجي فنجد في مقدمة التحقيق لكتابه (اللامات): أنه غادر دمشق إلى طبرية و مات بها سنة (337هـ) ⁽¹⁾، وجاء في كتاب (سير أعلام النبلاء): (مات الزجّاجي بطبرية في رمضان سنة أربعين و ثلاث مئة) ⁽²⁾.

4. شيوخه و تلاميذه:

تتلمذ الزجّاجي على مشاهير العلماء في عصره، حيث لقيهم في بغداد حاضرة العلم و السياسة آنذاك، و من أبرز شيوخه: ⁽³⁾

أ. الزجّاج: هو أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل الزجّاج، المتوفى سنة (311هـ) من مصنفاته: (معاني القرآن)، (القوافي)، (فعلت و أفعلت) و غيرها.

(1) الزجّاجي، اللامات، ص: 9.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص: 2169.

(3) الزجّاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، اربد، الأردن، ط1، ت: 1984م، ص: 9-10.

ب. ابن السّراج: أبو بكر محمد بن السّري ابن السّراج النحوي، أحد العلماء المشهورين بالّلغة و النحو، من مصنفاته: (الأصول في النحو)، (الموجز في النحو)، (الاشتقاق)، وغيرها. توفي سنة (316هـ).

ج. الأخفش الأصغر: هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، لم يبلغ حد الكمال في النحو، تردد بين مصر و حلب و بغداد، له تصانيف في النحو و اللّغة منها: (الأنواء)، (التثنية و الجمع)، (المهذّب) وغيرها. توفي سنة (315هـ).

د. أبو بكر الأنباري: هو أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري النحوي، ولد سنة (271هـ)، هو على مذهب الكوفيين، كان أحفظ أهل زمانه، له من التصانيف المفيدة في النحو واللّغة، (الأضداد)، (الكافي)، (الزاهر في اللغة)، (الأمالي)، (الموضح) وغيرها، توفي سنة (328هـ).

هـ. ابن كيسان: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، عده المصنفون من المدرسة البصرية، وهو أول المدرسة البغدادية، صنف كثيراً من الكتب، منها (الكافي في النحو)، (التصاريف)، (المختار في علل النحو) وغيرها، توفي سنة (299هـ).

و. ابن دريد: هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ولد في عمان سنة (ت 223هـ) تنقل في بلاد كثيرة، و حصل من النحو و اللّغة حظاً وافراً، ورد بغداد و أقام فيها إلى أن مات، من مصنفاته: (الجمهرة)، (الاشتقاق)، (المجتبى)، (المقصورة)، توفي سنة (323هـ).⁽¹⁾

كما ذكر الزّجاجي عدداً آخر من شيوخه و ممّن سمع عنهم و هم بكثرة، فقد حاولنا أن نجتمع فيما سبق أهم من كانوا لهم الفضل الحياة الأدبيّة له .

(1) المرجع السابق، ص: 10.

و هكذا نرى أن الزّجاجي قد تتلمذ على يد عدد كبير من علماء عصره ، فكانوا خليطاً من البصريين و الكوفيين، و هذا ما يدل على دأبه و نشاطه، و حسن إفادته من الحركة الثقافية الخصبه مما أتاح له ثقافة متنوعة في العلوم العربيّة المختلفة.

بعد أن سمع و قرأ الزّجاجي على يد أكابر علماء عصره في بغداد ارتحل إلى بلاد الشام فزار حلب و سكن دمشق، و درّس في جامع بني أمية ، كما رحل إلى طبرية و أيلة ، فأملى و حدّث لاسيما في دمشق وانتفع به كثيرون، و تخرجوا على يديه، ومن تلاميذه: (1)

- عبد الرحمن بن عمر بن نصر ،أبو القاسم الشيباني مؤدب دمشقي من المشتغلين بالحديث توفي سنة (415 هـ). (2)

- أبو الحسن السبتي المتوفى سنة (518 هـ).

- الحسين عبد الرحيم المعروف بابي الزلازل.

- أبو يعقوب إسحاق بن أحمد الطائي و غيرهم. (3)

إلا أنّ هؤلاء و غيرهم من تلاميذ الزّجاجي لم يلمعوا أو يحققوا سمعة عالية في علوم العربيّة ،هذا ما جعل آثارهم الأدبيّة غائبة ،و حتى المعلومات الشخصية و العمليّة المتعلقة بهم.

5. مؤلفاته :

(1) المرجع السابق، ص: 11.

(2) الزركلي، الأعلام، ج3، ص: 319.

(3) الزجاجي، الجمل في النحو، ص: 11.

حفظ لنا التاريخ بعض مؤلفات الزجّاجي، أو بعض أسمائها، فقد خلف الزجّاجي عدداً من المصنفات و هي مالا يقل عن العشرين في علوم العربية المختلفة، ونشر بعضها ولا يزال بعضها الآخر مخطوطاً محفوظاً في مكتبات العالم المختلفة. ومن أهمها:

- كتاب الجمل: كتاب في النحو واسع الشهرة، صنفه الزجّاجي بمكة.

- كتاب الإيضاح في علل النحو: هو دراسة للعلل النحوية.

- كتاب شرح مقدمة أدب الكاتب: شرح فيه الزجّاجي، خطبة ابن قتيبة في (أدب الكاتب) شرحاً عني فيه باللغة و النحو و الصرف.

- اشتقاق أسماء الله تعالى و صفاته المستنبطة من التنزيل و ما يتعلق بها من اللغات و المصادر و التأويل .

- كتاب الإبدال و المعاقبة و النظائر: كتاب في تبادل الحروف بعضها مع بعض و تعاقبها و تناظرها .

- كتاب اللامات.

- كتاب شرح رسالة سيبويه: وهو شرح الصفحات الأولى من كتاب سيبويه .

- كتاب غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين.

- شرح كتاب الألف و اللام للمازني.⁽¹⁾

- رسالة في بيان الأسئلة الواردة على البسملة و أجوبتها

(1) الزجّاجي، اللامات، ص: 12-16.

6. منهجه في جمع النصوص و شرحها:

كان أسلوب الزجاجي أسلوب العالم المتزن، طويل النفس، الخبير بأساليب الحوار و الجدل، يعرض المسألة بإيجاز، و يورد أحسن ما قيل فيها من الآراء و الحجج، ثم ينقد و يقوم، فيضعف و ينقض، أو يقوّي و يستحسن، سالكاً سبيل المنطقيين في إيراد حجج الخصوم بغية هدمها وإقامة الرأي على أنقاضها.

و يمتاز الزجاجي بالدقة و الأمانة في النقل و الرواية، فلا يذكر شاهداً إلاّ معوزاً إلى قائله، ولا خبراً إلا مصحوباً بسنده، كما نرى في أماليه، و حسبنا دليلاً على دقته و أمانته و تواضعه أنه سئل سؤالاً فكتب في الجواب: « وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم وهي مسطرة في كتب الكوفيين، ولكنني سألت عنها أبا بكر بن الخياط، وابن شقير، فأجاباني بما ذكرته لك... »⁽¹⁾.

7. تعريف الأمالي وأشهر كتبها:

الإملاء لغة: الإملاء الإملاء على الكاتب واحد، وأمليت الكتاب أملي و أمليت أمليت لغتان جيدتان جاء بهما القرآن.⁽²⁾

في الاصطلاح: الأمالي هو جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالخبار و القراطيس يملي بما فتح الله - سبحانه و تعالى - عليه من العلم، ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً و يسمونه الإملاء أو الأمالي.⁽³⁾

(1) الزجاجي، اللامات، ص: 12-16.

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ج15، ط1، ت: 1992م، ص: 291، مادة (ملا).

(3) ينظر: الزايدي بودرمة، التحليل النحوي وتوجيه الدلالة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، ت: 2005م، ص: 2.

ولقد كثرت الأمالي في مختلف العلوم و الفنون نو لعل علماء الحديث هم أكثر الناس اهتماما بهذا اللون من التأليف، و الذي يعيننا الأمالي المصنفة في علوم العربيّة عامة من نحو ولغة و صرف.... فمن أشهرها:

- أمالي ثعلب (ت 291هـ).
- أمالي اليزيدي (ت 310هـ).
- أمالي الزجاجي (ت 337هـ).
- أمالي القالي (ت 356هـ).
- أمالي المرتضى (ت 436هـ) و تسمى غرر الفوائد و درر القلائد.
- أمالي ابن الشجري (ت 542هـ).
- أمالي ابن الحاجب (ت 646هـ).

وطريقة هؤلاء في الإملاء كطريقة المحدثين سواء، يكتب المستملي أول القائمة: مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا، و يذكر التاريخ، ثم يورد المملّى بإسناده كلاما عن العرب و الفصحاء، فيه غريب يحتاج إلى التفسير ثم يفسره⁽¹⁾.

وقد اختلفت هذه الأمالي فيما بينها شرعة و منهاجاً، من حيث غلبة فن من الفنون على الفنون الأخرى⁽²⁾.

ومن المعاصرين الذين علقوا على هذا النوع من التأليف، تمام حسان حين قال: «و الذي يدعو إلى التأمل في هذه المجالس أنها على بعدها من التخصص في فرع بعينه من فروع⁽³⁾»

(1) الزجاجي، الأمالي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، ت: 1987م، ص: 14.

(2) ابن الشجري، الأمالي، تح: محمود محمد الطناجي، مكتبة خانجي، القاهرة، مصر، ط، دت، ص: 188.

(3) تمام حسان، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط، دت، ت: 1982م، ص: 261.

الدراسات اللغوية، هي اقرب إلى فقه اللغة منها إلى فرع آخر، ولعل هذا الطابع البعيد عن التخصص يعد ميزة من ميزات المجالس»⁽¹⁾.

8. كتاب الأمالي للزجاجي :

لقد لاقت دعوة العودة إلى التراث، و الاستفادة من حصيلته المعرفية صدًى واسعاً، لأهميته في رفد الحياة المعاصرة بتلك التجارب الثرية، و الصفحات المشرقة، التي أضاءت معالم الحضارة العربيّة . و كتاب الأمالي كغيره من المصنفات التراثيّة ، يعكس ثقافة العصر الذي احتضن نشأته ، و نظراً للوظيفة التي كانت تؤديها هذه المصنفات ، كونها تثري ثقافة الفرد و تنميها بتنوّع موضوعاتها و شمولها ، فقد أدرك العلماء الأوائل هذه الناحية ، و أولوها اهتمامهم، و مما لا شك فيه أن علماءنا الأوائل كانوا متعددي الثقافات لا ينحصر علم الواحد منهم في مجال واحد كما هو اليوم ، فأبدعوا في ذلك و طرّقوا هذه الموضوعات باقتدار عجيب .

و الأمالي للزجاجي هي مجموعة أخبار ينتقل القارئ فيها من تفسير آية من التراث إلى خبر تاريخي، ومن شعر أبي ربيعة إلى رثاء ابن أبي دؤاد ، و لولا أن النزعة اللغويّة غالبية عليها شرحاً و استشهاداً و إسناداً كانت مجموعة أخبار لا نظام لها ، و لعل ذلك يعود إلى أن الزجاجي كان يملّي هذه الأخبار على طلابه من الذاكرة ، فكان لكل درس أخباره و نصوصه على نحو ما كان يدور في الدروس القديمة التي تُعرف باسم المجالس.⁽²⁾

ونلخص منهج الزجاجي في كتابه في نقاط أهمه:

(4) المرجع نفسه، ص: 261.

(1) الزجاجي، اللامات، ص: 13.

- اهتم الزجاجي بالرجز لكثرة الغريب فيه و لا عجب فالزجاجي لغوي، وقد أورد أراجيز العرب شواهد على مسائل و قضايا متعددة.

- اهتم الزجاجي بالأمثال فأورد نصوصا منها و شرح غريبها وذكر مناسبتها.

- تضمن الكتاب نصوصا عدة في ميادين معرفية و ثقافية .

- شكل القرآن الكريم جانب مهم في الأمالي.

وعلى حد اطلاعنا ما زالت مجالات كثيرة في التراث اللغوي العربي بكرة تحتاج إلى نظرة لغوية علمية واعية ،وان وجدت هناك أبحاثا لغوية ذات قيمة إلا أنها محمولة على الرصيد المعرفي للتراث العربي ،ولم يخرج جهدها إلا من عملية نقل أو تصنيف، دون أن يكون لروح العصر الحديث لمسات على هذا التراث ليعث فيه التجديد، ويعيد صياغته صياغة تدفعه لمواكبة التطور الحضاري للمجتمع البشري، مع ضرورة الأخذ بالمناخ الفكري الذي ساد نشأة و ترعرع الفكر اللغوي العربي ،لان فهم المنهج العربي في أي علم من العلوم العربية التراثية، ينبغي أن يلتمس من داخل الحياة العقلية العربية ومن خلال المناخ العقلي الذي نشأ و تطور و تأصل في ظل القرآن الكريم.

الفصل الأول :

آراء الزجاجي الصوتية
والصرفية في الأمالي

تعدّ ظاهرة الإبدال من الظواهر التي فطن إليها العلماء منذ وقت مبكر، فأفردوا لها بحوث ضمن مصنفاتهم. فمن الذين خصصوا للإبدال أبواباً أو فصولاً في مؤلفاتهم أبو عبيد ابن إسلم (ت 233هـ) في الغريب المصنف، وابن دريد (ت 321هـ) في الجمهرة، ومنهم من كتاب القلب والإبدال للأصمعي (ت 216هـ)، كتاب الإبدال لابن سكيت (ت 337هـ)، والإبدال والمعاقبة والنظائر لزجّاجي ت (338هـ)، وكتاب الإبدال لأبي الطيّب اللّغوي (351هـ).⁽¹⁾

وللإبدال مصطلحات عديدة في التراث اللّغوي العربي أشهرها الإبدال والمعاقبة، يقول تمام حسان: «المعاقبة هي صلاحية عنصر لغوي أن يحل محل عنصر لغوي آخر، سواء كان أحد العنصرين أو كلاهما مفرداً أم جملة، فإن حل محله أخذ حكمه». ⁽²⁾

وقد تباينت آراء العلماء في نشأة هذه الظاهرة، بين من يرجعها إلى اختلاف اللّهجات، ومنهم من يرجعها إلى عوامل كثيرة منها التطوّر الصوتي.

I. الإبدال:

1. الإبدال في الاصطلاح: هو إقامة حرف مكان حرف⁽³⁾. باتفاق أغلب العلماء

أمّا الحملاوي فعرفه بقوله: «جعل مطلق حرف مكان آخر». ⁽⁴⁾

2. أنواعه:

وهما نوعان: أحدهما لغوي ولهجي ولا خلاف بين النحاة واللّغويين في كونه ضرباً من ضروب المعاقبة. والآخر الإبدال الصرفي، ويكون بين لفظتين متناسبتين في المعنى مختلفين في حرف واحد من حروفهما، ومن شروطه أن يكون الحرفان المختلفان متناسبين في المخرج نحو (نعق و نحق)⁽⁵⁾.

(1) ينظر ابن السكيت، كتاب الإبدال، تح: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، د ط، ت: 1978م، ص: 30-31.

(2) تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، مصر، القاهرة، ط1، ت: 2000م، ص: 34.

(3) عبد العزيز وحيد الدين، المعاقبة في نظام اللغة العربية، دار الوفاء والإسكندرية، مصر، ط1، ت: 2006م، ص: 33.

(4) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تع: محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، السعودية، د ط، ت: 200. ص: 200.

(5) ينظر إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، ت: 2006م، ص: 85.

ويشترط بعضهم في هذا النوع من الإبدال-اللغوي- ثلاثة شروط أولهما قرب مخارج الحروف المتعاقبة، وثانيها الترادف أو شبهه، وأخيرا وحدة القبيلة التي يدور في لسانها اللفظان المبدلان.⁽¹⁾

في حين أن الإبدال في التصريف هو حذف حرف ووضع آخر في مكانه، سواء كان الحرفان علّة أو غير علّة.⁽²⁾

3. حروف الإبدال بين القدامى والمحدثين:

(أ) حروف الإبدال عند القدامى: حروف الإبدال عند العلماء القدامى هي محل خلاف، إذ يرى سيوييه (ت 180هـ) أنّ حروف الإبدال أحد عشر حرفا، حيث قال: «هذا باب حرف البدل من غير أن تدغم حرفا في حرف، وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى، وثلاثة من غيرها».

وجاء في لسان العرب «وحروف البدل : الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء والطاء والذال والجيم، وإذا أضفت إليها السين واللام وأخرجت منها الداء والذال والجيم كانت حروف الزيادة».⁽³⁾

(ب) حروف الإبدال عند المحدثين: ذهب جرجي زيدان أنها ثمانية وعشرون حرفا، حيث تبدل من بعضها حسب قابليتها للإبدال.⁽⁴⁾

وعدها محمد سعيد وبلال الجنيدى تسعة أحرف فقط، إذ جاء في معجم الشامل «وحروف الإبدال تسعة ، جمعها قولهم: " هدأت موطيا"، ليس هنالك حروف تبدل من بعضها لا هذه التسعة».⁽⁵⁾

(1) المرجع السابق، ص: 85.

(2) ينظر عبد الكريم بورنان، الإبدال في اللغة -العربية صوتية-، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، ت: 1988م، ص: 47-48.

(3) نعيمة روابح، آراء أبو علي القالي اللغوية في أماليه في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، ت: 2011م، ص: 36.

(4) ينظر جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، تع: مراد كامل، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط2، ت: 1982م، ص: 60.

(5) نعيمة روابح، آراء أبو علي القالي اللغوية في أماليه في ضوء علم اللغة الحديث، مذكرة ماجستير، ص: 36.

وصفوة القول هو ما تقدم الكلام فيه، أن من العلماء من حصر أحرف الإبدال في الأصوات التي تجمعها علاقة صوتية، سواء من حيث المخرج أو الصفة أو المخرج والصفة معاً، أما الذين لا يعتدون بالتقارب الصوتي، فالإبدال عندهم يقع على جميع حروف الهجاء.

2. الإبدال في الأمالي:

شغلت ظاهرة الإبدال في كتاب الأمالي للزجّاجي (ت 338هـ) حيزاً ليس بالكبير ولكن عناصره المعدودة ضمن المسائل اللغوية المتطرق إليها في الكتاب بينت سعة إلمام الزجّاجي بمختلف المسائل، وللإبانة عن المنهج الذي اعتمده صاحب الكتاب في تناوله لهذه الظاهرة الصوتية، ارتأينا أن تصنف جملة للصور الإبدالية في الأمالي وفق القوانين الصوتية التي اصطلح عليها علماء الدرس الحديث، وهي قوانين تقوم على علاقة الصوتية بين صوت المبدل والمبدل منه، من حيث المخرج أو الصفة، أو المخرج والصفة معاً. وللتوضيح أكثر ستعرض نماذج الآتية:

1) قانون التجانس الصوتي:

عرّفه عبد الله أمين بقوله: «هو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفان صفة كالبدال والطاء⁽¹⁾» فمعنى التجانس أن يخرج الصوتان من عضو واحد، ويكون لكل صوت صفات تميزه عن بقية الأصوات الأخرى ذات المخرج الواحد، وعليه ستكون طريقة تحليل الصور الصوتية الخاضعة لهذا القانون حسب مخارج الحروف.

الهمزة والهاء: قال الزجّاجي⁽²⁾ (المهيمن والمؤمن) والهاء فيه بدل الهمزة، وينشد للعبّاس بن عبد المطلب يمدح النبي صلى الله عليه وسلم:

تُنْقَلُ من صالِبٍ إلى رَحِمٍ إذا أمضى عالمٌ بداً طَبَقٌ

(1) المرجع السابق، ص: 36.

(2) الزجّاجي، الأمالي، ص: 65-66.

حَتَّى احتوى بَيْتُكَ المَهِيمِ مِنْ خَنْدَفٍ عَلِيَاءٍ تَحْتَهَا النُّطْقُ

فالهزمة والهاء من مخرج أقصى الحلق ، كما أنّها يتفقان في بعض الصفات كالهمس إذ كانت الهزمة محققة، والاستفال والانفتاح، فعند النطق بالهزمة المحققة ينحبس الهواء المندفع من الرئتين عند فتحة المزمار ثم يخرج محدثاً انفجاراً، سميت الهزمة بالصوت الانفجاري المتسم بالشدة، وهي بين الجهر والهمس كما قال إبراهيم أنيس⁽¹⁾. أمّا الهاء فهو صوت النفس الخالص الذي لا يلقى مروره اعتراضاً في الفم⁽²⁾، ويتكون عندما يتخذ الفم الوضع الصالح لنطق صوت صائت (كالفتحة مثلاً) ويمر الهواء خلال الإنفراج الواسع الناتج عن التباعد الوترين الصوتيين بالحنجرة محدثاً صوتاً احتكاكياً، فهي صامت مهموس حنجري احتكاكي⁽³⁾. فهما إذا صوّتان متجانسان في مخرج واحد مع بعض الاختلافات الفيزيولوجيّة⁽⁴⁾. كغلق المجرى الهوائي مع الهزمة وانفتاحه مع الهاء.

الهزمة والعين: قال الزجّاجي في الأمالي: العكُّ فهو شدة الحر؛ يقال عكُّ وعكيك، وأكُّو أكيك إذا كان شديد الحر⁽⁵⁾. وقال طرفة: ⁽⁶⁾

تَطْرُدُ الْقَرَّ بَحْرٍ سَاخِنٍ وَعَكِيكَ الصَّيْفِ إِنْ جَاءَ بَقْرٍ

فالهزمة والعين صوّتان حلقيان متجاوران في المخرج، الهزمة من أقصى الحلق والهواء من وسطه، والصوّتان يتفقان في الجهر والاستفال، هذه العلاقة الصوتية تدخل ضمن مسوغات الإبدال المشروط.

(1) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر، دط، ت: 1992م، ص: 170.

(2) ينظر محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دط، دت، ص: 195.

(3) المرجع نفسه، ص: 196-195.

(4) عبد الكريم بورنان، الإبدال في اللغة العربية دراسة صوتية. ص: 232.

(5) الزجّاجي، الأمالي، ص: 105.

(6) الزجّاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، سوريا، دط، ت: 1962م، ص: 35.

2) قانون التقارب في المخارج:

إنّ المقصود من هذا القانون هو أن التقارب ما كانت مخارجه متقاربة، كالتّي في حدود المخرج الواحد، كأقصى الحلق وأدناه، الهمزة والعين مثلاً، فالفاصل بينهما وسط الحلق، وعليه فإن قانون التقارب الصوتي يتلخص في:

- التقارب في المخرج بفاصل؛ كالهمزة والعين مع الاتفاق أو الاختلاف في الصفات الأساسية أو الثانوية.

- التقارب في المخرج بدون الفاصل، والإتحاد في الصفات كالحاء و الهاء.⁽¹⁾

ويدخل هذا القانون الصوتي ضمن أساسيات الإبدال المشروط، ولتوضيح هذا نورد أمثلة من الأمالي متبوعة بالتعليل الصوتي للإبدال الحاصل بين الأصوات.⁽²⁾

اللام والراء: قال الزجّاجي⁽²⁾:

هدل الحمام هديلاً، وهدر هديراً، إذا صوت، ويحتج بقول الراعي:

كُهُدَاهِدٍ كَسَرَ الرُّمَاءُ جَنَاحَهُ يَدْعُو بِقَارَعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيرًا

فإبدال اللام مع الراء تفسير صوتي، اللام صوت مجهور مستقل منحرف، ذلق لثوي، متوسط بين الشدة والرخاوة، يتكون بأن يمر بالحنجرة فيتحرك الوتران الصوتيان، ثم يتخذ مجراه في الحلق وعلى جانبي الفم، أو كليهما، يتصل طرف اللسان بأصول الثنايا العليا وبذلك يحال بين الهواء ومروره من وسط الفم، فيتسرب من جانبيه⁽³⁾. أما للراء فهو صوت لساني، متوسط بين الشدة

(1) ينظر عبد الكريم بورنان، الإبدال في اللغة العربية دراسة صوتية، ص: 243.

(2) الزجّاجي، الأمالي، ص: 82.

(3) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 64.

والرخاوة، مجهور، مستقل، مكرر، فالصوتان يختلفان في ناحية واحدة وهي أن الهواء مع اللام يمر بجانب اللسان ولا يحصل هذا مع الراء.⁽¹⁾

اللام والنون: قال الزجّاجي: اللابة: الحجارة السُّود. يقال لابةٌ ولابٌ، ولوبةٌ ولُوبٌ، وثُوبةٌ ونوب، لمعنى واحد.⁽²⁾

سبقت الإشارة إلى مخرج اللام وصفاته، أما النون فهو صوت مجهور، مستقل، منحرف، ذلق، لثوي متوسط بين الشدة والرخاوة، مخرجه يتم بتذبذب الحبال الصوتية وانقباض فتحت المزمار من جراء الهواء المندفع من الرئتين، وتسد فتحة الفم مما يجعل جزءا من الهواء يتسرب من التجويف الأنفي محدثا نوعا من الحفيف لا يكاد يسمع⁽³⁾. فالصوتان متقربان مخرجا، والفرق بينهما أن الهواء مع اللام يمر من جانبي اللسان، في حيث مع النون يمر من التجويف الأنفي.⁽⁴⁾

3) قانون التباين في المخرج:

يُقصد بهذا القانون أن يختلف الصوتان المبدلان مخرجا، شرط أن يكونا متفقين معنى⁽⁵⁾، كإبدال أحد الأصوات الحلقية من بعض الأصوات الشفوية مثلا.

- **الصاد والنون:** قال الزجّاجي⁽⁶⁾: عنيكا وعصيكا، بمعنى أتعبتنا إليك.

قال الراخز:

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيكا إلكا

لنضربن بسيفنا قفيكا

(1) احمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دارالفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، ت: 1996م، ص: 68.

(2) الزجّاجي، الأمالي، ص: 249.

(3) ينظر إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 67.

(4) عبد الكريم بورنان، الابدال في اللغة العربية دراسة صوتية، ص: 245.

(5) ينظر المرجع نفسه، ص: 256.

(6) الزجّاجي، الأمالي، ص: 236.

وتفسيره الصوتي هو أنّ النون هو صوت مجهور، مستفل، ذلقي، لثوي، متوسط بين الشدة والرخاوة. ، مخرجه يتم بتذبذب الحبال الصوتية وانقباض فتحة المزمار من جراء الهواء المندفع من الرئتين، وتسد فتحة الفم مما يجعل جزءا من الهواء يتسرب من التجويف الأنفي محدثاً نوعاً من الحفيف لا يكاد يسمع. أما الصاد فهو صوت رخو مهموس، صفيري مستقل، عند النطق بيه تلتقي مقدمة اللسان بالأسنان السفلى محدثة احتكاكاً كبيراً تولدت عنه صفة الصغير، ويرتفع أقصى اللسان إلى وراء قليلاً، وهو من أصوات الإطباق⁽¹⁾، فالصوتان متباينان في المخرج.

هذه هي جمالة القوانين الصوتيّة التي صادف عليها أغلب العلماء الدرس الصوتي الحديث، التي عمدوا من خلالها إلى الفصل بين ما هو الإبدال مشروط بتحقق فيه العلاقة الصوتيّة (المخرج و الصفة) بين الصوت المبدل و المبدل منه، وبين ما هو إبدال غير مشروط (التباين أو التباعد في المخرج).

II. الجمع والمثنى:

انطلق الدرس اللغوي العربي من مقولة تفضي بأنّ صيغة المفرد سابقة على صيغة المثنى والجمع بأنواعه، والمفرد هو الأصل أما ما فوقه ففيه زيادة أو تغيير وأكدوا ذلك بأن زيادة المعنى تقتضي زيادة المبنى، وكانت هذه الزيادة محققة عد التثنية والجمع، وفي مايلي سنتطرق بالتفصيل في موضوعي الجمع والمثنى عند الزجّاجي في أماليه.

1/ الجمع:

أ. الجمع في الاصطلاح⁽²⁾: هو لفظ دل على أكثر من اثنين.

ب. أقسام الجمع: ينقسم الجمع إلى ثلاثة أقسام:

(1) كمال بشر، علم الأصوات، دار الغريب، القاهرة، مصر، دط، ت: 2000م، ص: 192.

(2) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص: 146.

- جمع المذكر السالم: يصاغ جمع المذكر السالم بزيادة الواو والنون في حالة الرفع أو الياء في حالة النصب والجر على آخر مفردة. فيقال في المعلم معلمين ومعلمون.

ولا يأتي هذا الجمع إلا في موضعين:

1. العلم: يشترط أن يكون لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب، نحو محمد فيقال فيه: محمدون ومحمدين.

2. الصفة: يشترط أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو مسلم فيقال فيه: مسلمون ومسلمين.⁽¹⁾

• جمع المؤنث السالم:

- يصاغ جمع المؤنث السالم بزيادة ألف وتاء في آخر مفردة بعد حذف تاء التأنيث منه-إن كانت- فيقال في معلمه: معلمات ⁽²⁾.

ويطرد هذا الجمع في مواضع منها⁽³⁾:

- أعلام الإناث كزَيْنَب وفاطمة.
- ما ختم بالتاء كمعلم وشاعرة.
- ما ختم بتاء التأنيث المقصورة كحبلَى.
- ما ختم بتاء التأنيث الممدودة كالصحراء.

⁽¹⁾ عبد الهادي الفضيلي، مختصر الصرف، دار القلم، بيروت، لبنان، دط، دت، ص: 40.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص: 40-41.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص: 41.

- مصفرة ما لا يعقل كبويّب.

- صفة مالا يعقل كمجترّة.

- كل خماسي مالا يسمع له بالجمع تكسير نحو حمام وسرادق.

- ما صدر بابن أو بذى من أسماء مالا يعقل نحو ابن آوى.

- المصدر فوقه ثلاثة أحرف كإحسان.

وهذا النوعان من الجموع لم يتطرق الزجّاجي في التمثيل لهما في أماليه، وهذا عائد إلى كونهما بسيطين حيث الاستعمال ولهما وجه ثابت لا يتغير بتغير الحالات.

أمّا الآن إلى قسم ثالث من الجموع وهو جمع التكسير فتعرف على أنواعه، وأبنيته، وهو الجمع الشائع في الأمالي، فسنحاول بذلك تصنيف الجموع التي جاء بها الزجّاجي وفق ما جاء في كتاب النحو الوافي لعبّاس الحسن.

• جمع التكسير:

1. تعريفه: هو ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تغيير صورة مفردة تغييراً ظاهراً، ويكون هذا التغيير على ستة أقسام⁽¹⁾

فقد يكون بالزيادة نحو: صنوان جمع صنو.

وقد يكون بالنقص نحو: تهم جمع تهمة.

وقد يكون بتغيير الشكل نحو: أسد جمع أسد.

وقد يكون بالزيادة وتغيير الشكل نحو: جمال جمع جمل.

وقد يكون بالنقص وتغيير الشكل نحو: كتب جمع كتاب.

(1) كرم محمد زرنده، أسس الدرس الصرفي في العربية، دار المقداد، غزة، فلسطين، ط4، ت: 2007م، ص: 138.

وقد يكون بالزيادة والنقص وتغيير الشكل نحو: غربان جمع غراب، غلمان جمع غلام.

2. أقسام جمع التكسير:

إنّ العرب يستعملون - في الأغلب - صيغا معينة إن أرادوا من التكسير عددا محددًا لا يقل عن ثلاثة، ولكنه لا يزيد عن عشرة، ويستعملون صيغا أخرى إذا أرادوا عددا لا يقل ثلاثة، ولكنه يزيد عن عشرة، فالنوعان متشابهان، في المبدأ، مختلفان في النهاية، وأشهر الصيغ الأولى أربعة، تسمى: «صيغ جموع القلّة». وتسمى الصيغ الأخرى: «صيغ جموع الكثرة».⁽¹⁾

فالأربعة الخاصة بجموع القلّة هي:⁽²⁾

- أفْعَلَة: نحو : أغذية، أدوية..... جمع: غذاء، دواء.....
- أفْعُل: نحو: ألسن، أرجل..... جمع: لسان، رجل.....
- فِعْلة: نحو: صبية، فتية..... جمع: صبي، فتى.....
- أفعال: نحو: أبطال، أسياف، أنهار..... جمع: بطل، سيف، نهر.....

ومعنى اختصاص هذه الصيغ بالقلّة أن المدلول الحقيقي لكل واحدة منها هو عدد مبهم-أي: لا تحديد ولا تعيين لمدلوله- ولكنه لا يقلّ عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة، بشرط أن لا يوجد قرينة تدل على أن المراد الكثرة لا القلّة.

وعدد الصيغ المختصة بجموع الكثرة قد يزيد على ثلاثين، ولكن المشهور القياسي منها يقارب ثلاثا وعشرين صيغة.⁽³⁾

(1) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج4، ط3، ت: 1974م، ص: 627-628.

(2) المرجع نفسه، ص: 628.

(3) المرجع نفسه، ج4، ص: 628-629.

صيغ جمع التكسير-بنوعيه- متعددة، وأوزانه كثيرة تتجاوز الثلاثين؛ منها «الصيغ المطّردة»، ويتصدى علم: «ويتصدى النحو والصرف لبيانها وعرض أحكامها». ومنها «غير المطّردة»، والسبيل إلى معرفتها مقصورة على المراجع اللغوية التي تسرد أمثلة من الوارد «السماعي».

والمراد بالصيغة «المطّردة» ما تتطلب مفردا مشتملا على أوصاف معينة، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيرا على تلك الصيغة بدون تردد، ولا رجوع إلى كتب اللغة.⁽¹⁾

أشهر الصيغ المستعملة في جموع الكثرة:⁽²⁾

- فُعَل: وهو جمع قياسي لشيئين، هما: «أفعل» وصف لمذكر، و«فعلاء» وصف لمؤنث، نحو: أحمر وحمراء وجمعهما حُمْرٌ....

- فُعَلَا اسم على وزن «فُعَلَة»، نحو: غرفة وجمعها غرف.....

- فِعَل: ويطرّد في اسم تام على وزن: «فِعَلَة»، نحو كِسْرَة. كِسَر.....

- فُعَلَة: وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل على وزن: «فاعل»، نحو رامٍ ورماة....

- فُعَل: وهو مقيس على وزن: فاعل أو فاعلة، سواء كانت عينهما صحيحة أو معتلة: نحو قاعد وفُعَد.⁽³⁾

- فُعَال: وهو مقيس في كل وصف صحيح، على وزن، «فاعل»، نحو صائم وصوّام، قارئ وقُرّاء. ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعا على وزن: «فاعلة» نحو: صُدّاد جمع صادة.

- فُعَلَاء: ويطرّد في أشياء منها:

- «فَعِيل»: نحو: كريم وكرماء.

- «فَاعِل»: نحو: شاعر وشعراء.

(1) المرجع السابق، ج4، ص: 632-633.

(2) المرجع نفسه، ج4، ص: 641-642.

(3) المرجع نفسه، ج4، ص: 646.

- فواعل: وهو مقيس في أشهرها سبعة وهي: «فاعلة»، «فوعل»، «فاعل»، «فاعلاء»، «فاعل»
اسما نحو: جائز وجوائز، «فاعل» وصفا خاص بالمؤنث العاقل نحو: طالق وطالق. و «فاعل» وصفا
خاصا لمذكر غير العاقل نحو: صاهل وصواهل.⁽¹⁾

- فعائل: ويترد في أنواع؛ أهمها أربعة، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة:

الأول الرباعي المجرد: نحو جعفر وجعافر، جُحْدَب وجخادب.

الثاني الخماسي المجرد: نحو سَفْرَجَل و سفارج.

الثالث الرباعي المزيد: نحو مدحرج ودحارج.

الرابع الخماسي المزيد: نحو قرطبوس وقراطب.⁽²⁾

ج. الجمع في الأمالي:

شغلت ظاهرة الجمع في كتب الأمالي للزجّاجي (ت 338هـ) حيّزا مهما، وإن كان ليس
بالكبير، ولكن الأمثلة الواردة في الكتاب نستطيع أن نقول أنها عبرت عن مفهوم الجمع كما وُجِدَ
عند المحدثين، انطلاقا من هذا سنصنف هذه النماذج حسب ماورد في كتاب (النحو الوافي) ومنه نميز
ما هو «مطرّد» وما هو «غير مطرّد»، وللتوضيح سنقوم بعرض النماذج الآتية:

أ- قال الزجّاجي: الدّخان جمعه دواخن والعثان جمعه العواثن، ولا يعرف لهما نظير في
الجموع لأن فُعَال لا يجمع على الفواعل غير هذين⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ج4، ص: 648-649.

(2) المرجع نفسه، ج4، ص: 664.

(3) الزجّاجي، الأمالي، ص: 121.

وقال عباس حسن أنّ «فواعل» هو مقيس في أشياء أشهرها سبعة وهي: فاعلة، فَوَعَل، فاعَل، فاعِلَاء، فاعِل، اسما ووصفاً.⁽¹⁾

نستطيع أن نتبيّن من خلال ذلك أن جمع «فَوَاعِل» من صيغة «فُعَالاً» هو جمع (غير مطرد) فلا يخضع لقياس كما هو معروف عند أهل اللغة، فهو جمع سماعي.

ب- قال الزجّاجي: لم يجيء في كلام العرب من الجموع على فَعَالٍ إلا ستة أحرف من ذلك قولهم:

ظَنَر وظَنَار، رُبِّي ورُبَاب (وهي العنزة حديثة النتاج)، تُؤَم وتؤَام، عَزَق و عُرَاق، رَحَل ورُحَال، فَرِير وفُرَار (وهو ولد البقرة).⁽²⁾

وقال عباس حسن: فُعَال مقيس في كل وصف صحيح على وزن (فاعلة) أو (فاعل). وذا ما اقتصر عليه الجمع على وزن فُعَالاً حديثاً.⁽³⁾

أما الأوجه الستة التي ذكرها الزجّاجي فكانت الأحرف وحدها الشائعة في عصره آنذاك، وهي تنوّع صيغ الجموع وتعددها، صنفت كل حسب قواعد الجمع المتفق عليها بين العلماء اللّغويين المحدثين.

ج- قال الزجّاجي: نَافَس وجمعها نفساء⁽⁴⁾، أي فُعَلَاء جمع لفاعل، وفُعَلَاء يطرد حسب عبّاس حسن في أشياء منها: فعيل نحو: كريم وكرماء، وفاعل نحو: شاعر وشعراء⁽⁵⁾ ونحو: نَافَس ونفساء.

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 663.

(2) الزجّاجي، الأمالي، ص: 129.

(3) ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 650.

(4) الزجّاجي، الأمالي، ص: 187.

(5) عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 648.

فهذا جمع مطّرد، خضع لمقاييس معلومة لجمع التكسير.

د- وقال الزجاجي: القُبْضُ جمع قابض⁽¹⁾، والقُبْضُ على وزن (فَعَلَ) وقابض على وزن فاعِل، ففَعَلَ هو مقيس في كل وصف، صحيح اللام، على وزن (فاعل)، أو (فاعلة)، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلة. (2)

هـ- وقال الزجاجي في أماليه:

نُقِرَّ جمعها أنْفَار⁽³⁾، فنفر على وزن فَعَلَ وأنْفَار على وزن أفعال، وهو وزن يندرج في قسم أوزان جموع القلّة، وهو على حسب عباس حسن يطّرد في كل اسم ثلاثي مفتوح الأول، مع فتحة ثانية، أو مع كسره، أو صنفه، نحو: جمل وأجمال، وغر وأنمار، عضد وأعضاء.... (4)

و- قال الزجاجي: البَسَابِسُ: القفار، واحدها بسبس، ومثلها السُباسبُ واحدها: سبسب: الصحراء الملساء. (5)

أنشد علي بن سليمان لأبي نواس:

وَلَمْ أَذِرْ مَا هُمْ غَيْرَ مَا شَهِدْتُ بِهِ بشرقي سَابَاط الدِّيارِ البَسَابِسِ

جمع (البَسَابِسُ)، (فَعَالِل)، و سَبَسَبَ علة وزن (فَعَلَل). وفَعَالِل يطرد في أنواع، أهمها أربعة: وبَسَاب، تندرج تحت النوع الأول وهو الرباعي المجرد، لأنّ مفردة (سبسب) كل حروفه الأربعة أصلية فيه. (6)

(1) الزجاجي، الأمالي، ص: 166.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 664.

(3) الزجاجي، الأمالي، ص: 165.

(4) عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 637.

(5) الزجاجي، الأمالي، ص: 147.

(6) ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 664.

- جاء في الأمالي: كيف تجمع هبيّ وهبية جمع التكسير؟ قال أبو إسحاق الزجاج أقول:

هبائيّ. (1)

وهذا جمع غير جائز عند اللّغويين المحدثين، ودليلهم في ذلك كما جاء به عبّاس حسن أنه لا يجب أن يكون الجمع مختوما بياء مشددة كالتّي في كرسيّ، ويجب عند حذفها مراعاة أن حذفها لا يؤدي إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين، كما في جمع: جلاباب على جلابيب. فلا يجوز فيها حذف الياء.

ز- قال الزجّاجي:

يُقال في جمع النساء القواعد⁽²⁾، كما قال عز وجل ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾. (3)

في (القواعد) على وزن (فَوَاعِل)، ومفردتها (قَاعِدَةٌ) التي وزنها (فَاعِلَةٌ).

و(فَوَاعِل) مقيس في أشياء سبعة، و (فَاعِلَةٌ) واحدة منها: سواء كانت إسمًا أو صفة، نحو ناصية ونواصٍ، كاذبة وكواذب.... (4)

- وجاء أيضًا في الأمالي: راكب وركاب، وضاربٌ وضُرَاب. (5)

راكبٌ على وزن فاعِل، رَكَّابٌ على وزن فُعَالٌ.

وضارب على وزن فاعِل، وضُرَاب على وزن فُعَال

فجمع التكسير للكلمات التي تكون على وزن (فاعل) تكون مقيسة على وزن (فُعَال)

في كل وصف صحيح سواء للمذكر أو المؤنث. (6)

(1) عبّاس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 672.

(2) الزجّاجي، الأمالي، ص: 58.

(3) سورة النور، الآية: 60 .

(4) عبّاس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 653.

(5) الزجّاجي، الأمالي، ص: 58.

(6) ينظر عبّاس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 647.

هذه هي جملة الأمثلة كما وردت في الأمالي، مصنفة حسب ما جاء في الدرس الصرفي الحديث. كل حسب نوعه مبينين ما هو مطرد وما هو غير مطرد فيها.

2/ المثنى: ظاهرة لغوية وجدت في اللغة العربية كأخواتها السامية تدلّ على الاثنين.

هناك ألفاظ موضوعة لاثنين نحو شفع، كِلا وكلتا وغيرها ليست مثنى بل نسميها الألفاظ الملحقة بالمثنى أو على صورة اثنين لأنّ شرط التثنية فيه غير موجود وهذا ما سنتطرق له بالدراسة في الأمالي، لاحتواء هذا الأخير على ألفاظ ملحقة بالمثنى.

1/2. المثنى في الاصطلاح: هو ما دلّ على اثنين مطلقاً.⁽¹⁾

2/2. شروط المثنى: أهم ما يشترط في الاسم المراد تثنيته، أن يكون مفرداً، فلا يثنى المجموع ولا المثنى.

- أن يكون معرباً، وأما اللذان وهذان، فليسا بمثنين، مؤنثهما، وإنما هما على صورة المثنى.
- أن يكونا متفقين في اللفظ والوزن والمعنى.

وغياب أحد هذه الشروط يخرج الاسم المراد تثنيته عن دائرة المثنى، فيكون ملحقاً أو على صورته.⁽²⁾

3/2. أنواع المثنى:

المثنى نوعان هما : المثنى اللغوي والمثنى النحوي، فالمثنى اللغوي "هو ما دلّ على اثنين بما تكلم به عرب الجاهلية، أو نزل به القرآن المبين، أو رواه الحديث، أو ورد في كلام صدر الإسلام"⁽³⁾،

⁽¹⁾ الحملاوي، وهذا العرف في فن الصرف، ص: 145.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص: 145.

⁽³⁾ أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى، تح: عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، ج3، دط، ت: 1960م، ص: 426.

فهو جامع بين المثنى الحقيقي والملحق به⁽¹⁾، قال عبّاس حسن في حاشية كتابه، أما اللّغويون فيطلقون المثنى على كل ما يعرب إعراب المثنى، سواء أكان حقيقيا أو ملحقا به.....".⁽²⁾

أمّا النوع الثاني فهو المثنى النحوي الذي يقوم علة مبدأ تقسيم المثنى اللّغوي إلى قسمين اثنين، أولهما المثنى الحقيقي الذي يستند لشروط التثنية، والثاني الملحق المثنى وهو ما جاء على صورة المثنى، ولم يكن صالحا لتجريدته من الألف والنون أو الياء والنون بسبب فقد أحد الشروط الخاصة بالمثنى الحقيقي.⁽³⁾

4/2. المثنى في الأمالي:

جاء الزجّاجي في أماليه بالمثنى الذي لم ينطق له بواحد، والألفاظ التي جاءت بلفظ التثنية لا غير.

وجاء في كتاب "نحو العربية" أن الملحق بالمثنى، هي أسماء جاءت على صورة المثنى وأُعربت كإعرابه مع أن بعض الشروط غير متحققة فيها.⁽⁴⁾

وفيما يلي سنتطرق لعرض نماذج بما جاء بصورة المثنى في الأمالي:

أ. قال الزجّاجي:

- مما جاء مثنى ولم ينطق له بواحد قولهم: "جاء يضرب أصدريه"، إذا جاء فارغا. وكذلك: "جاء يضرب أزدريه"⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق، ج 3، ص: 426.

(2) عبّاس حسن، النحو الوافي، ج1، ص: 119.

(3) أحمد قيش، الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، ت: 1979م، ص: 263.

(4) عبد اللطيف وسعد مصلوح، نحو العربية، دار العروبة، الكويت، ج1، ط1، ت: 2000م، ص: 79.

(5) الزجّاجي، الأمالي، ص: 129.

- ويقال للرجل إذا تهدد وليس وراءه شيء: "جاء ينفض مِذْرَوِيَه". وقد يقال له أيضا مثل ذلك إذا جاء فارغا لا شيء معه.⁽¹⁾

- فكل من (أَصْدَرِيَه) ، (أَزْدَرِيَه)، (مِذْرَوِيَه)، أسماء جيئت مثنى فأعربت إعرابه، فهي منصوبة بالياء لوقوعها مفعولا به، ولتوفر فيها الشروط المذكورة سابقا، وإن لم ينطق لها بواحد، فتكون من الألفاظ المسموعة على حالها.

ب. ومما جاء في ما يتعلق بملحق المثنى، قول الزجّاجي: يقال: الشيء حوالينا، بلفظ التثنية لا غير، ولم يفرد له واحداً إلا في شعرٍ شاذٍ. أنشدوا:⁽²⁾

أهدموا بيتك لا أباً لكاً وزعموا أنك لا أخاً لكاً

وأنا أمشي الدّألي حواليكاً

ج. ومن ذلك "دَوَالِيك، والمعنى مداولة بعد مداولة. ولا يفرد له واحد. قال عبد بني الحسحاس*:

فكم قد شققنا من رداءٍ منيرٍ ومن برقٍ عن طفلةٍ غير عانسٍ

إذ شقَّ بُردٌ شقٌّ بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابسٍ

تعتبر "دواليك" من المثنى اللغوي، كما وردت في شعر عبد بني الحسحاس الشاعر المخضرم، وأطلق اللغويين القدامى عليها بالمثنى لعدم تباين أنواعه.

أمّا عند المحدثين فهو ملحق بالمثنى لأنه فقد أحد شروطه، وهو عدم معرفة مفرده.

(1) المرجع السابق، ص: 130.

(2) المرجع نفسه، ص: 130.

*هو سحيم الحبشي، شاعر من المخضرمين: أدرك الجاهلية والإسلام، ولا يعرف له صحبة. قُتل سحيم في خلافة عثمان.

د. وكذلك "حنانيك"، قال الزجّاجي: ومعناه تحنّ بعد تحنّ؛ ولا يستعمل إلا منصوبا مضافا بلفظ التثنية لأنه مصدر، وقد أفرد وأستعمل ممكنا. أنشد سيبويه⁽¹⁾ قالت:

حنانٌ ما أتى بك هاهنا إذ وزوجه أم أنت بالحي عارفٌ

تقديره أمرنا حنانٌ، فحذف المبتدأ وجوباً بحال التلّفظ بالمصدر حملاً على الرفع.

هـ. وقال الزجّاجي: هذاذيك، إنما يريد هذا بعد هذّ. والهدّ: القطع، واحد مستعمل. أنشد سيبويه⁽²⁾:

ضرباً هذاذيك وطعنا وخضاً

و. ومن ذلك "ليبك وسعديك"، إنما ستعمل هكذا في لفظ التثنية⁽³⁾. قال سيبويه: سألت الخليل عن اشتقاقه، ومعناه فقال لبيك من الأبواب؛ يقال ألبّ الرجل بالمكان إلباباً، إذا أقام بيه. فإذا قال لبيك فكأنه قال: أنا مقيم عند أمرك. وسعديك مأخوذة من الإسعاد، والإسعاد والسعادة سواء. فإذا قال لله عزّ وجلّ لبيك وسعديك في التلبية فكأنه قال: أنا مقيم عند أمرك ومتابع له. فقد تقرب منه بهواه لا ببدنه⁽⁴⁾.

- (وحنانيك، لبيك، سعديك) تُدرج هذه المصادر تحت قسم الملحق بالمتنى الذي وُثِرَ عن العرب سماعاً، وجاء بقصد التكرير، وقصد التكرير يأتي على ضربين من هذه المصادر، أولهما⁽⁵⁾

(1) الزجّاجي، الأمالي، ص: 131-132.

(2) المرجع نفسه، ص: 132.

(3) المرجع نفسه، ص: 132.

(4) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الخانجي، القاهرة، مصر، ج1، ط3، ت: 1988م، ص: 177.

(5) مصطفى عبد الجبار ومحمد زيدان، ما ألحق بالمتنى في لسان العرب، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ت: 2013م، ص: 27-28.

التثنية بهدف التعظيم، وهو مع (ليك وسعديك)، أما الضرب الثاني فجاء بقصد
تضعيف المعنى، وهو في المصادر الآتية: (حنانيك ودواليك وهذاذك).⁽¹⁾

3/التصغير:

التصغير ظاهرة لغوية معروفة وخاصة من خصائص اللغة العربية، تحتاجها من أجل
أغراض معينة، كالتحقير والتقليل الحجم وتقليل الكمية والعدد وتقريب الزمان والمكان والتعجب، وقد
يكون للتعظيم.

1/3. التصغير في الاصطلاح: تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته⁽²⁾، وهو الملحق بالمشتقات لأنّه
وصف في المعنى.⁽³⁾

2/3. شروط التصغير: هناك شروط يجب أن تتوفر في الاسم حتى يمكن تصغيره وهي:

- أن يكون الاسم معرباً، فلا تصغر الأسماء المبنية كأسماء الاستفهام والشرط والضمائر والإشارة
وغيرها.
- أن لا يكون الاسم لفظه على وزن صيغة من صيغ التصغير، فلا تصغر ألفاظ مثل: دُرَيْد،
سُوَيْد...
- أن يكون معنى الاسم قابلاً للتصغير، فلا تصغر أسماء معظمة دائماً كأسماء الله والأنبياء والملائكة،
ولا أسماء مثل: كل وبعض أسماء الشهور أو أيام الأسابيع... الخ.⁽⁴⁾

(1) المرجع السابق، ص: 28.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص: 683.

(3) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص: 172.

(4) عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1973م، ص: 129-130.

3/3. صيغ التصغير: للتصغير ثلاث صيغ: فُعِيل، فُعَيْل، فُعَيْعِل.

أ. فُعَيْل: تصاغ من الاسم الثلاثي على النحو التالي: (1)

- إذا كان الاسم الثلاثي صحيحا أو منتهيا بتاء التانيث، بضم أوله وفتح ثانيه وزياد "ياء" قبل الحرف الثالث، نحو: رَجُلٌ رُجَيْلٌ، نَهْرٌ نُهَيْرٌ....

- إذا كان الاسم الثلاثي مؤنثا معنويا (دون أن تكون فيه تاء التانيث) وجب أن نلحق به تاء التانيث، بعد التصغير، مع فتح ما قبلها، نحو: شَمْسٌ شُمَيْسٌ، أُذُنٌ أُذِينَةٌ.

- إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أوصوله وبقي على حرفين، وجب أن نرد الحرف المحذوف عند التصغير نحو: أخ (أخو) أُخَيٌّ، ابن (بنو) بَنِي....

ب. فُعَيْعِل: تصاغ من الاسم الرباعي على النحو التالي: (2)

- إذا كان الاسم الرباعي صحيحا، بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة وكسر الثالث الذي يأتي بعدها، نحو: جَعْفَرٌ جُعَيْفَرٌ، دِرْهَمٌ دُرَيْهَمٌ....

- إذا كان الحرف الثالث من الاسم الرباعي مد وجب قلبه ياء، ثم إدغامها مع ياء نحو: سَمَاحٌ سُمَيْحٌ، كِتَابٌ كُتَيْبٌ...

ج. فُعَيْعِل و فُعَيْعِل: تصاغ من الاسم الخماسي وما فوق على النحو التالي:

- إذا كان في الاسم الخماسي تاء التانيث أو ألفه، أو إذا كان مزيدا في آخره بعض الزيادات، بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء وكسر ما بعدها نحو:

(1) بهاء الدين بوخدود، المدخل الصرفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، ت: 1988م، ص: 128.

(2) المرجع نفسه، ص: 129.

- حَنْظَلَة حُنَيْظَلَة (تاء التأنيث).

- قُرْفُصَاء قُرَيْفُصَاء (ألف تأنيث ممدودة).

- عَبْقَرِي عَبْيَقَرِي (ياء النسب).

إذا كان رابع الاسم الخماسي حرف مد والألف ليست للتأنيث وليست ألف فعلان، فإننا نقلبه إلى ياء نحو: سُلْطَان سُلَيْطِن، قُنْدِيل قُنَيْدِيل...⁽¹⁾

4/3. التصغير في الأمالي:

جاء التغير في الأمالي في بعض الأمثلة فقط، ولم يشغل حيزا مهما في الكتاب، ومع ذلك رأينا أن نقف عندها لمعرفة مدى تطابق صيغ التصغير في عصر الزجاجي وصيغ التصغير في علم الحديث، وتحديدًا على ضوء كتاب (المدخل الصرفي) لبهاء الدين بوخودود:

قال أبو إسحاق: كيف تُصَغِرْ هَبِّي؟ فقال: أنا مستفهم والجواب منك أحسن.

فقال أبو إسحاق: يقال في تصغيره هُبَيْي، فتصحح الياء في الأصل وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل وتأتي بياء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شيء.⁽²⁾

- اسم (هُبَيْي) جاء على صيغة (فُعِيل)، لأن (هَبْيِي) اسم ثلاثي، ويدرج في القسم الثالث من الأسماء الثلاثية المصاغة على (فُعِيل)، كما جاء في (المدخل الصرفي)، حذف أحد أصول الاسم الثلاثي وجب أن نرد الحرف المحذوف عند التصغير.

- قال الزجاجي: قال رجل: امرأة سميت أَرْوَسَ ثم خففت الهمزة، كي نصغرها؟ قال الزجاج: أَرْيَسَ⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ص: 129-130.

(2) الزجاجي، الأمالي، ص: 244.

(3) المصدر نفسه، ص: 245.

فالاسم هنا رباعي وثالثه حرف مد وجب قلبه ياء، ثم إدغامها مع ياء التصغير. وحتى إن وقع تخفيفا للاسم المراد تصغيره فالحرف المخفف يقدر في الأصل وقت التصغير.

- قال الزجّاجي: تصغير هند هُنَيْدَة، وعين عُيَيْنَة.

وهما مؤنثان معنويا (دون أن تكون فيهما تاء التأنيث)، لذا وجب أن يلحق بهما تاء التأنيث عند التصغير مع فتح ما قبلها، فنقول في: هُنْد: هُنَيْدَة، عين: عُيَيْنَة.

- قال الزجّاجي: تصغير سماء: سُمَيَّة⁽¹⁾

وسماء اسم رباعي حرفه الثالث حرف مد وجب قلبه ياء، ثم إدغامها مع ياء التصغير.

- جاء في الأمالي: قال أبو إسحاق: سألتني محمد بن يزيد المبرد يوما فقال: كيف تقول في تصغير أموي؟ فقلت له: أقول أمَيِّي⁽²⁾.

وأموي هو اسم رباعي، فأرجعت الواو إلى أصلها وهو الياء وأدغمت مع الياء الثانية، وجيء بياء التصغير بعدها.

والملاحظ في الأخير أن قواعد التصغير عند القدماء، وخاصة الزجّاجي في أماليه هي نفسها عند علماء اللغة المحدثين الذين اجتهدوا في تصنيفها وتبيان شروطها وكيفية تصغير الأسماء حسب أنواعها.

(1) المصدر السابق، ص: 245.

(2) المصدر نفسه، ص: 246.

الفصل الثاني :

آراء الزجاجي النحويّة
في الأمالي

يعدّ التراث النحوي الذي خلّفه علماء العربيّة القدماء في غاية النفاسة والتميّز، وقد أفاد منه العلماء والطلاب العربيّة على مرّ العصور والأزمان، فقاموا بشرح بعضه وتهذيب بعضه الآخر، وجعلوه مادة للتدريس في حلقاتهم الممتدة من بغداد شرقاً حتى غرناطة وقرطبة غرباً. غير أن التراث النحوي قد اعتراه ما اعترى غيره من العلوم والمعارف، وعلمت به شوائب المنطق والفلسفة، مما دعا كثيراً من الناس إلى الابتعاد عن كتب التراث النحوي. وضعف الميل إليه وافتقر الناس إلى الرغبة فيها، كل ذلك كان مدعاة لظهور أصوات متعددة تنادي بإصلاح (النحو العربي) وتنقيته من الشوائب التي اعتزته على مرّ العصور والأزمان.

فظهر قديماً وحديثاً من بسط اللّغة المستخدمة في النحو العربي، ومن قام باختصار القواعد وبلورتها، والزجّاجي من القدماء الذين اهتموا بالنحو وتيسيره، والخوض في تباين مسأله، خاصة بظهور المذاهب النحوية في عصره، وتضارب آراء العلماء البصريين والكوفيين فيما يخص المسائل النحويّة، وهنا علينا أن نتساءل حول ما هو المذهب النحوي الذي تبعه الزجّاجي؟ وما منهجه في طرح المسائل النحوية؟ وفيما تتمثل آراءه النحوية من خلال كتابه الأمالي؟

1. المذهب النحوي للزجّاجي:

لم يكن الزجّاجي غريباً في العصر الذي عاش فيه، ولا بعيداً عن جو البيئة التي نشأ فيها، وإنّما كان ابن عصره وبيئته، أمّا العصر الذي عاش فيه فقد كان يتميّز بفتور حدّة التعصب المذهبي في النحو، وأمّا بيئته فقد كانت فيها طبقة جديدة من العلماء جمعتها مساجد بغداد، وحلقات العلم فيها، ووصل إليها علم البصرة والكوفة.⁽¹⁾

وقد اختلف المترجمون في المذهب الزجّاجي النحوي، قد نسبته الزبيدي (ت 379هـ) إلى البصريين، ووضعه في الطبقة العاشرة من طبقاتهم، بينما أخرجه ابن القديم (ت 348هـ) منهم،⁽²⁾

(1) مازن المبارك، الزجّاجي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، ت: 1984م، ص: 16.

(2) محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، دار عمار، بيروت، لبنان، ط1، ت: 1986م، ص: 213.

وضمّه إلى من خلطوا بين المذهبين⁽¹⁾. وتبعه القفطي (ت 1172) في ذلك، وذكر أن "طريقته في النحو متوسطة"⁽²⁾ فلا هي بصرية ولا هي كوفية.

والزجّاجي واحد من هؤلاء الذين تلقوا علم البصرة والكوفة، وبسطوا أقوال علماء المذهبين جميعاً منتخبين ما يرون أنّه الحق، وكان بعد ذلك أميل إلى البصريين في آرائه وأحكامه.⁽³⁾

وقد بين الزجّاجي مذهبه بنفسه حين قال وهو يتكلم على التعريف: "ونقول في هذا الفصل مايقوله المازني: إذا قال العالم المتقدم قولاً فسيبيل من بعده أن يحكيه، وإن رأى فيه خلافاً أبان عنه، ودلّ على الصواب، ويكون الناظر في ذلك، مخيراً في اعتقاد أيّ المذهبين بأن له حق فيه".⁽⁴⁾

أ. الزجّاجي ومذهب البغداديين:

لم يقف الزجّاجي عند الرواية عن البصريين والكوفيين، وذكر ما اختلفوا فيه، بل تابع السير فروى عن من جاء على أعقابهم ومزج بين آرائهم جميعاً.⁽⁵⁾

وإن بوادر الخلاف في الرأي إذا كانت قد أطلت بين الخليل (ت 175هـ) والرؤاسي (ت 187هـ)، وتركزت بين سيبويه (ت 180هـ) والكسائي (ت 189هـ). وبلغت أشدها بين المبرد (ت 261هـ) وثعلب (ت 261هـ)، فإن نورها أخذ يخبو فيما بعد بين تلاميذ المبرد والثعلب، أولئك التلاميذ الذين فتحت لهم بغداد أبوابها، وازدحمت بهم مساجدها، وامتألت بهم قصور الخلفاء وغيرهم فيها، فكانت بيئتهم أرحب من البصرة والكوفة، وأوسع، وكانت أبعد عن حمى التعصب، وحماسة الجدل، وعزّة التمسك بالرأي، وكانت بغداد ملتقى علماء البصريين، فكان فيها بسط للعلم واختيار للآراء، وأخذ من كل طرف بقول، على تفاوت في مدى هذا الأخذ ونفاذه.⁽⁶⁾

(1) المرجع السابق، ص: 213.

(2) القفطي، أنباه الرواة، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ج 2، ط 1، ت: 1950م، ص: 160.

(3) مازن المبارك، الزجّاجي، ص: 16.

(4) الزجّاجي، اللامات، ص: 19.

(5) مازن المبارك، الزجّاجي، ص: 75.

(6) المرجع نفسه، ص: 75.

وفي هذا العصر (البغدادي) عاش الزجاجي، وعن هؤلاء العلماء الذين مزجوا نحو البصرة بنحو الكوفة تلقى علومه.⁽¹⁾

فبعض هؤلاء كان كوفياً، بل من أعلام الكوفيين، ثم أخذ عن البصريين حتى أحاط علماً بالمذهبين، يقول الزجاجي: " ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن ابن كيسان، وأبو بكر ابن شقير "

وأبو بكر ابن الخياط، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين.⁽²⁾

وترينا رواية الزجاجي لآراء البغداديين كيف قامت طريقتهم على انتخاب الرأي الموافق، دون النظر إلى نزعه صاحبه، وأنهم كانوا أحراراً في اختيارهم. كما ترينا أي النحويّين البصري والكوفي كان أكثر نفاذاً وسيرورة بين المعتدلين من العلماء، وإذا كان نحو البصرة هو الذي غلب فيما بعد، وكان حظه من الحياة أوفر، فإن هذا لا يعني أنّ نحو الكوفة أهمل، بل لقد كان من البغداديين من يميل إلى رأي الكوفيين في كثير من المسائل ويقول به.⁽³⁾

قال الزجاجي: "كان ابن الشقير شديد التعصّب مع الكوفيين على البصريين مع اعتقاده مذهب البصريين".⁽⁴⁾

فمن خلال قول الزجاجي يتضح لنا أن المذهب الذي سلكه هو مذهب قائم على أساس المزج والاختيار، وهو مذهب البغداديين فقد كان يحيط بآراء المدرستين ووجوه اعتلائهما واحتجاجهما على خصائصها، وكان حين يجد الحجّة الكوفية تنقصها الدقة المنطقية الشائعة في

(1) المرجع السابق، ص: 75.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط4، ت: 1982م، ص: 79.

(3) المرجع نفسه، ص: 79.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 81.

حجج البصريين لا يزال يداوئها ويصلحها حتى تُسبّك في الصورة البصرية، مختاراً لنفسه ما يقابلها عند الكوفيين، وكثيراً ما نفذ إلى آراء جديدة.

وليس غريباً أن يكون الزجّاجي بغدادي النزعة مع ميله إلى الأخذ بأقوال البصريين، ولا عجب أن يحيط علماً بالمذهبين البصري والكوفي، وأن يعتدل بينهما فلا يتعصب لأحدهما، فقد كان معظم شيوخه كذلك، فأستاذه الأخفش كان قد قرأ على ثعلب كما قرأ على المبرد. وأستاذه ابن الخياط كان يخلط المذهبين، ويمزج بين البصريين والكوفيين، وكذلك أستاذه ابن الشقير الذي خلط علم البصريين بعلم الكوفيين، وابن كيسان الذي كان بصرياً كوفياً يحفظ القولين ويعرف المذهبين وقد أخذ عن ثعلب والمبرد. بل ندع هؤلاء وننظر في سيرة الزجّاج نفسه وهو الذي كان أبو القاسم شديد الصلة به، كثير الملازمة له، فقد كان تلامذة ثعلب ثم غدا بعد ذلك بصرياً من أبرع أصحاب المبرد.⁽¹⁾

فلقد كان الزجّاجي مستقل الشخصية حرّ الفكر لا هو بالبصري المحض، ولا بالكوفي المحض، يرى الرأي فلا يخشى أن يخالف فيه من سبقه كوفياً كان أو بصرياً. وقد يذكر الرأيين ثم ينعت أحدهما بما يدل على تأييده للثاني، كأن يقول: "وإن قلت كذا كان قبيحاً. وأهل البصرة لا يجوزونه"⁽²⁾. أو يقول بعد ذكر رأيه: "هذا هو الوجه الجديد"⁽³⁾.

2. المنهج النحوي للزجّاجي في القياس والسماع والتعليل:

أ. منهجه في القياس والسماع:

اعتمد الزجّاجي في قياسه النحوي على المصادر التي اعتمد عليها البصريين والكوفيين، ولكنه زاد على ذلك مصدراً آخر، ذلك هو الحديث النبوي، فقد مر في الكلام عن استشهاد البغداديين بالحديث⁽⁴⁾، أنه أستاذ شهد به على مذهبه في جزم فعل الأمر المخاطب بلام قال. "وإذا

(1) مازن المبارك الزجّاجي، ص: 16-17.

(2) الزجّاجي، الجمل في النحو، ص: 150.

(3) المرجع نفسه، ص: 169.

(4) محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص: 214.

كان الأمر للمخاطب بلام كان مجزوماً بها "كقولك : لتخرج يا زيد ، ولتركب يا عمرو، وهي لغة جيّدة، وقال عليه السلام في بعض المغازي، "لتأخذوا مصافكم".⁽¹⁾

وكان قياس الزجّاجي يتراوح بين المذهب البصريين ومذهب الكوفيين، فأحيانا يشدد ماورد عن العرب، وقد يخطئه ويغلطه كالبصريين، وأحيانا يقبل بالنادر، ويقيس عليه، ويبالغ في احترام ماورد عنهم كالكوفيين.⁽²⁾

فمثلاً: قد خلط الشعراء، الذين أدخلوا "يا" النداء على المعرف ب (ال)، وعلى الذي أو التي، نحو قول الشاعر⁽³⁾:

فيا الغلامان اللذان فرأ
أيا كما أن تكسبانا شراً

فتبع بذلك المبرد الذي كان يقول : "هو غلط من قائله أو ناقله".

وقد نجد الزجّاجي أحيانا يجوز رأيين مختلفين، ولكنه يمزجهما في رأي واحد، يأخذ بجوهرهما، من ذلك سيبويه (ت 180هـ) ذهب إلى أن العَلَم المضاف المكرر في النداء نحويا زيدا زيدا عمرو، ينصب على الإضافة، ويجعل الثاني منصوبا مقحما بينهما، وذهب الفراء (ت 207هـ) إلى الاثنين، الأول والثاني، مضافان وكأنهما اسم واحد، أما الزجّاجي فقد مزج المذهبين فرأى أن ينصب الأول على الإضافة، ويجعل الثاني منصوبا مقحما ولكن نصبها جميعا يكون بمنزلة اسم واحد مضاف. وقد يلجأ الزجّاجي أحيانا إلى المفاضلة بين الآراء إذا كانت عنده جائزة، ورأى أحدهما أقوى قياسا، وأرجح على الأخرى.⁽⁴⁾

(1) المرجع السابق، ص: 216.

(2) محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص: 215.

(3) الزجّاجي، اللامات، ص: 34.

(4) محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص: 218.

فقد قال في إضافة اسم الفاعل من العدد إلى عدد آخر "فإن اختلف اللَّفظان كان لك فيه وجهان أحدهما وهو الأجود أن تجريه مجرى الأول وتصنيف الأول والثاني كقولك: "هذا رابع ثلاثة، وخامس أربعة، والوجه الآخر أن تنونه وتنصب ما بعده فنقول: هذا رابع ثلاثة، وخامس أربعة"⁽¹⁾، فهو يرى أن إضافة الأول إلى الثاني أجود، وإن كان لا يمانع في تنوين الأول، ونصب الثاني.

وقد يكون من أهم العوامل التي تجعله يفضل قياسا على قياس آخر كثرة ورود الأمثلة عن العرب مما يدل على احترامه لما يرد عنهم.

وقد غني الزجّاجي بالحدود والتعريفات مجازيا النحويين في هذا المضمار، فالاسم عنده ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، كالرجل والفرس وزيد، والفعل: ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو: قام يقوم، والحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو: من، إلى، ثم، وما أشبهه ذلك.

والفعل الماضي : ما حسن فيه أمس وهو مبني على الفتح أبدا، والفعل المستقبل: ما حسن فيه غد وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع. والحال: كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تم الكلام دونه⁽²⁾

ب. منهجه في التعليل:

وقد عني أيضا بالعلة عناية فائقة شأنه شأن النحويين في القرن الرابع الهجري، الذي لم يتركوا مسألة نحوية، أو رأيا نحويا إلا وحاولوا أن يجدوا له تعليلا. وعناية الزجّاجي بالعلة تظهر واضحة في كتابه «اللامات»، وكتابه «الإيضاح»، وكتابه «الأمالي»، ومن علة: عدم الجمع بين الإضافة⁽³⁾

(1) محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص: 218.

(2) الزجّاجي، الجمل في النحو، ص: 144.

(3) محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص: 220.

والألف واللام، وعلل عدم دخول "يا" النداء على المعرف بـ"دال"، وعلل عدم تصرف "نعم" و "بئس"، وعلل تأنيث العدد مع المذكر، وغيرها من العلل.⁽¹⁾

3. منهج الزجّاجي النحوي في كتابه الأمالي:

كتاب الأمالي كتاب لغوي ، يخصصه الزجّاجي لتفسير معاني بعض المفردات اللغوية وكان حريصاً في تفسير اللفظة الواحدة أن يستقصى المعاني المختلفة لها، مستعيناً بورودها في أمثلة مختلفة متعددة، فينتقل بذلك من تفسير آية من سورة الكهف مثلاً، وما قيل من أقوال، إلى خبر وقع بين معاوية بن أبي سفيان وعامله روح بن زنباع، ومن شعر لأبي ربيعة وجميل بثينة، إلى رثاء قيل في أحمد بن أبي دؤاد⁽²⁾. وقد يقف عند قصيدة طويلة فيذكرها كاملة ويشرح ما غمض فيها من معاني، ويفسر معاني مفرداتها كوقوفه عند قصيدة ابن الدمينية، مما جعل الكتاب يشكل حشداً مختلطاً من نصوص القرآن الكريم، ومختار كلام العرب، حكمائهم، وشعرائهم، وخطبائهم، ومما جعل هذا الكتاب أيضاً مجموعة متناثرة من النصوص والأخبار المتعاقبة من غير رابط يربطها سوى الرابط اللغوي الذي هو الهدف المنشود من وراء تأليفه.⁽³⁾

وكان الزجّاجي حريصاً في أماليه أن يكون أميناً، ثقة، فاهتم بالسند كثيراً، وروى عن البصريين والكوفيين دون تمييز أو تعصب لأحد وكانت روايته معظمها عن المبرد عن طريق الزجّاجي، أو الأخفش علي بن سليمان، وعن ثعلب عن طريق الأخفش علي بن سليمان أو ابن شقير أو نفطويه.⁽⁴⁾

(1) المرجع السابق، ص: 220.

(2) ينظر: الزجّاجي، الأمالي، ص: {2-49}.

(3) محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص: 223.

(4) المرجع نفسه، ص: 224.

غير أنّ كتاب الأمالي لم يكن لغويا صرفا، وإنما تضمن بعض المسائل النحوية فسجل الزجاجي فيه بعض المناظرات التي دارت بين نحويي البصرة الكوفة، وتطرق أيضا في وأماله إلى قضايا نحوية، فسنقوم فيما يلي بعرضها محاولين في كل مرة التعرض لهذه القضايا عند المحدثين لنكشف مدى تطابق ما جاء به فكر الزجاجي بما هو في علم اللغة الحديث.

4. القضايا النحوية في الأمالي:

أ. قوله في (إنّ):

جاء في الأمالي في مناظرة دارت بين اليزيدي والكسائي ماييلي: (يقول اليزيدي: تفاوضنا في الكلام - يقصد الكسائي - إلى أن قلت له: كيف تقول أن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بثة زيد. فقلت: أخطأ، لرفعه قبل أن يأتي باسم إن ونصبه بعد الرفع، وهذا لا يجيزه أحد، والصواب: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بثة زيد على معنى تكرير أن).⁽¹⁾

قال أبو قاسم الزجاجي: فأما جواب الكسائي فغير مرضي عند أحد ، وجواب اليزيدي غير جائز عندنا، لأنه أضمر إن وأعلها، وليس من قوتها أن تضر فتعمل، فأما تكريرها فجائز.⁽²⁾

قد جاء القرآن الفصيح من الكلام، قال الله عزّ وجلّ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁽³⁾ فجعل إنّ الثانية مع اسمها وخبرها عن الأولى.

وقال الشاعر⁽⁴⁾

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنْ اللَّهَ سَرِبَلَهُ سِرْبَالٌ مُلْكٌ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ

(1) الزجاجي، الأمالي، ص: 60-61.

(2) المصدر نفسه، ص: 62.

(3) سورة الحج، الآية: 17.

(4) الزجاجي، الأمالي، ص: 62.

والصواب عندنا في المسألة أن يقال: إنّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتّة زيد، فتضمّر اسم إنّ فيها، وتستأنف ما بعدها.

وذكر سيّويه أن البتّة مصدر لهم لم تستعمله العرب إلّا بالألف واللام، وأن حذفهما خطأ.⁽¹⁾

وجاء عبّاس حسن في كتابه النحو الوافي في إضمار الحرف الناسخ أو أحد معموليه: (قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما، ويظل ملحوظاً تتجه إليه النية، وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، وقد يحذف أحدهما فقط، وكل ذلك مع ملاحظة المحذوف مع انعدام تأثر المعنى بالحذف).⁽²⁾

ب. قوله في (القسم):

قال الزجاجي في أماليه: (أخبرنا أبو الحسن علي بن سليمان وأبو إسحاق الزجاج، عن أبي العباس محمد بن أبين يزيد المبرد قال: من جيد ما رثت به ليلي الأخيلية حبيبها توبة بن الحُمير، قولها: أقسمتُ أبكي بعد توبة هالكا وأحفل من دارت عليه الدوائر

فقال الزجاجي في بيتها معلقاً: أي لا أبكي بعد توبة هالكا، والعرب تضمّر لا في القسم مع المنفى، لان الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون، كقولك: والله لأخرجن⁽³⁾، قال الله عز وجل: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يٰٓيُوسُفُ﴾⁽⁴⁾، أي لا تفتأ تذكر يوسف.

(1) المصدر السابق، ص: 62.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ص: 641.

(3) الزجاجي، الأمالي، ص: 78.

(4) سورة يوسف، الآية: 85.

وهذا ما يؤكده عبّاس حسن بقوله: (ومما تجب ملاحظته أن أداة النفي في جواب القسم قد تكون محذوفة، ولكنها ملحوظة يدل عليها دليل، كقوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ﴾. أي لا تفتأ).⁽¹⁾

ج. قوله في النسب:

قال الزجّاجي: أخبرنا أبو عبد الله اليزيدي، قال أخبرني عمّي الفضل بن محمد، عن أبي محمد بن يحيى بن مبارك اليزيدي قال: كنا في بلد مع المهدي في شهر رمضان، فتذكروا ليله عنده النحو والعريّة، فبعث إلي وإلى الكسائي، فلما دخلنا على المهدي أقبل علي فقال: كيف نسبوا إلى البحرين بجرائي وإلى الحصنين فقالوا: حصنيّ، هلا قالوا حصناني كما قالوا بجرائي؟ فقلت: أيها الأمير، لو قالوا في النسب إلى البحرين بحري فلم يُدر: آ لنسبة إلى البحرين وقعت أم إلى البحر؟ فردّوا ألفاً للفرق بينهما.⁽²⁾

فسمعت الكسائي يقول: كرهوا أن يقولوا حصاني فيجمعوا بين نونين ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة فقالوا بجرائي لذلك.⁽³⁾

د. قوله في المنادى:

قال الزجّاجي: وما أقوله —الأحوص بن محمد الشاعر— «سلام الله يامطرٌ عليها» فإنه منادى مفرد، ونونه ضرورة. فأما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون أن ينونوه مرفوعاً، ويقولون لما اظطررنا إلى تنويه نونا على لفظه، وإلى هذا كان يذهب الفراء ويختاره.⁽⁴⁾

(1) عبّاس حسن و النحو الوافي، ج 4، ص: 484.

(2) الزجّاجي، الأمالي، ص: 60-59.

(3) المصدر نفسه، ص: 60.

(4) المصدر نفسه، ص: 83.

وأما أبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر، وأبو عمرو صالح ابن إسحاق الجرمي فينشّدونه "سلام الله يا مطراً عليها" بالنصب والتنوين ويقولون رده التنوين إلى أصله، واصله النصب، وهو مثل اسم لا ينصرف، فإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نونه وصرفه ورده إلى أصله. قال الشاعر: (1)

ما إن رأيت ولا أرى في مُدني كجوّاري يلعبن بالصحراء

فقال أبو قاسم الزجّاجي معلقاً: القول عندي قول الخليل وأصحابه. وتلخيص ذلك: أن اسم المنادى المفرد العلم المبني على الضم، لمضارعتة عند الخليل وأبي عمرو وأصحابهما لأصوات، وعنه وغيرهما لوقوعه موقع المضمر، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعد. فينون على لفظه، لأننا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو: إليه وغاقٍ وما أشبه ذلك وليس بمنزله مالا ينصرف. (2)

جاء في شرح ألفية ابن مالك فيما يخص المنادى وتنوينه: (قال المصنف رحمه الله تعالى: واضمم أو أنصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا).

قوله (واضمم أو أنصب)، (أو) هنا لتخيير، ومعنى اضمم: أي ابن على الضم، وقوله: أو أنصب أي: أعربه بالفتح نصبا.

فإذا جاء الاسم مستحقاً لبنائه على الضم. وأضطر الشاعر إلى أن يتّونه فإنه يجوز أن ينصبه، ويجوز أن يضمه. (3)

(1) المصدر السابق، ص: 83.

(2) المصدر نفسه، ص: 83-84.

(3) ينظر: محمد بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، مج3، ط1، ت: 2013م، ص361.

والمنادى بينى على الضم لكونه علماً، فإنه يجوز فيه أن تقول: مبني على الضم وتوّن للضرورة.⁽¹⁾

هـ. قوله في (مُدْ):

جاء في الأمالي: (أخبرنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري، قال: أنبأنا أبو عثمان المازني قال: كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة ومعنا الرياشي، قال إن مُدْ إذا رفع بها فهي اسمٌ مبتدأ وما بعدها خبرها، كقولك: ما رأيته مذ يومان؛ وإذا خُفِضَ بها فهي حرف معنى ليس باسم، كقولك ما رأيته مذ اليوم. فقال الرياشي: فلم تكون في الموضعين اسماً، فقد نرى الأسماء تُخَفَضُ وتنصب).⁽²⁾

قال أبو القاسم: هذا الذي قاله المازني أبو عثمان صحيح، إلا أنه كان يلزمه أن يبين: لأي حرف ضارعت مذ؟ وأن يُبين، كيف وجه الرفع بمذ؟ وأي الشيء العامل فيها؟

والقول في ذلك: أنّ مذ إذا خُفِضَ بها في قولك: ما رأيته مذ اليوم، مضارعة من؛ لأنّ من لا ابتداء الغايات، ومنذ إذا كان معها النون فهي لا ابتداء الغايات في الزمان خاصة، ف وقعت مذ بمعنى من.

وأما القول في الرفع بها في قوله، ما رأيته مذ يومان فإن هذا لا يصح إلاّ في كلامين، لأنك إن جعلت الرؤية واقعة على مذ إن انقطعت مما بعدها ولم يكن له رافع، ولكنه على تقدير قولك: ما رأيته، ثم يقول لك القائل: كم مدة ذلك؟ فتقول: يومان، فترفعه بالابتداء والخبر.⁽³⁾

إن قضية (مُدْ) نجدها مدروسة بشكل كبير في كتب علم اللغة الحديث، و ما دُرِسَ عباس حسن في كتابه حول (مُدْ) يثبت لنا مدى صحة رؤية الزجاجي ومدى توافقه مع القضايا النحوية الحديثة.

(1) الزجاجي، الأمالي، ص: 144.

(2) المصدر نفسه، ص: 145.

قال عبّاس حسن: (يقع مُدّ ومُنْدُ اسمين: إن كان من بعدهما أسما مرفوعاً، معرفة أو نكرة معدودة لفظاً أو معنى مثل: ما رأيته مذ يومان. فمذ اسم مبتدأ.⁽¹⁾)

وتقع حرفين: بمعنى (مِنْ) أو بمعنى (في) أو بمعنى (من وإلى) معاً، وتقع بمعنى (من) إن كان المجرور ماضياً معرفة نحو: ما قابلت صديقي مذ أو منذ يوم الأربعاء.⁽²⁾

وفي الأخير ومع إطلاعنا على الفكر النحوي للزجّاجي فقد اتضحت لنا الأسس الكبرى حول الزجّاجي النحوي التي يمكن جمعها في النتائج التالية:

- كان يعرض الزجّاجي أقوال البصريين والكوفيين وحججهم وكان الميل إلى البصريين هو الغالب .

- كانت نظرة الزجّاجي إلى النحو نظرة تقوم على الإجلال والتقدير لأن النحو هو العلم الذي تعرف به لغة القرآن الكريم، وتدرك به أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

- ومن خلال المسائل النحوية المدروسة في الأمالي تتضح لنا بغدادية الزجّاجي إذ يعرض خلاف النحويين، في كل منهما، ثم يختار أحد الآراء، ويدعمه بما لديه من أدله ونصوص.

⁽³⁾عبّاس حسن، النحو الوافي، ج2: ص: 544-546.

⁽¹⁾ المرجع سابق، ص: 244-246.

الفصل الثالث :

آراء الزجاجي الدلالية في
الأُمالي

لا تقوم البنية اللغوية على مجرد تتابع الأصوات المكونة للأبنية الصرفية في نسق الجملة ، بل لابد أن تكون هذه الرموز حاملة للمعنى ، وتعد قضية الدلالة من أقدم قضايا الفكر في حضارات مختلفة ، أسهم فيها فلاسفة ومناطق ولغويون وبلاغيون وأصوليون من العرب وغيرهم ، وتقدم البحث الدلالي في إطار علم اللغة الحديث من جانبين ، فمن الناحية المنهجية حدث تقدم في نظرية الدلالة . ومن الناحية العلمية كان التقدّم في إعداد المعاجم ، و فوق هذا كلّه ، فقد أصبح البحث الدلالي موضع اهتمام المتخصّصين في الفلسفة والعلوم الإجتماعيّة و الأنثروبولوجيّة النفسية.⁽¹⁾

1- تعريفه :

إنّ العلوم اللغويّة سلسلة متصلة الحلقات و جميعها لها أهمية لا يمكن إغفالها ، بحيث يعدّ علم الدلالة ، أحدث حلقات الدرس اللغوي الحديث . فهو ذلك العلم الذي يعرفه بعضهم (دراسة المعنى) أو (العلم الذي يدرس المعنى) أو (ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول نظرية المعنى) أو (ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توفرها في الرمز حتّى يكون قادراً على حمل المعنى)⁽²⁾ - ولقد أطلق على هذا العلم عدة أسماء في اللّغة الإنجليزية، أشهرها الآن كلمة semantics، أمّا في اللّغة العربيّة فبعضهم يسميه علم الدلالة.

(1) محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، دار القباء ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، دت ، ص : 129 .

(2) أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط 5 ، ت: 1998 م ، ص : 11 .

- و تضبط بالفتح الدال و كسرهما.(1)
- و يجمع الباحثون المعنيون بتاريخ هذا الفرع من علوم اللّغة على أنّ الباحث الفرنسي (ميشيل بريل) هو الباحث الأول الذي خطاً الخطوة الأولى في طريق المفضي إلى علم الدلالة، وعلى أنّه هو الذي سماه باسمه، وثمّ من يختلفون في طبيعة هذه الخطوة ومدادها و زمانها.(2)

و يعرفه محمود سمران هو: غاية الدّراسات ، أي إنّ قمة هذه الدراسات.(3)

2-موضوعه :

- يعدّ علم الدلالة فرعاً من فروع علم اللّغة ، وهو دراسة معنى الألفاظ ، والمعنى اللّغوي هو العلاقة التي تحقّق باتّحاد عنصريّ العلاقة اللّغوية أي الدال والمدلول حيث يوجد بينهما تلاحم وثيق وقد شبههما دي سوسير بورقة ذات وجهين ، أحدهما هو الدال والآخر هو المدلول فلا يمكن تمزيق أحد وجهين دون تمزيق الآخر أي لا يمكن فصل الدال عن المدلول أو العكس .
- إنّ الموضوع الأساسي لعلم الدلالة هو المعنى، ولا ينكر أحد قيمة المعنى بالنسبة إلى اللّغة، حتّى قال بعضهم، أنّه يغيّر المعنى لا يمكن أن تكون هناك لغة ، وعرف بعضهم اللّغة بأنّها: معنى موضوع في صوت.(4)

وهذا يعني أن علم الدلالة يختلف عن فروع اللسانيات الأخرى بدراسة للأدلة اللّغوية أي بعبارة أخرى يدرس العلاقة التي تربط الدال بالمدلول، وقد كان هذا المصطلح عند (بريال) موجود في دلالات ألفاظ اللّغات القديمة و التي تنتمي إلى فصيلة اللغات الهندوأوروبية(كاليونانية و اللاتينية)(5) و عليه فإن موضوع هذا العلم المعنى اللّغوي، والمعنى اللّغوي ينطلق من معنى المفردة من حيث حالتها

(1) المرجع السابق، ص : 11.

(2) غازي مختار طليمات ، في علم اللّغة ، دار طلاس، دمشق، سوريا ، ط 2 ، ت: 2000 م ، ص : 206.

(3) محمود سمران ، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، ص : 261 .

(4) حاتم صالح الضامن ، علم اللّغة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة، الموصل، العراق، دط ، ت: 1989 م ، ص : 72.

(5) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر، ط 2، ت: 1963 م ، ص : 7 .

المعجمية، ومتابعة التطورات الدلالية والتغيرات التي تأخذها الكلمة في السياقات المختلفة إذا يصعب تحديد دلالة الكلمة، لأنّ الكلمة لا تحمل في ذاتها دلالة مطلقة، وإنما السياق هو الذي يحدد دلالاتها الحقيقية.⁽¹⁾

- إذاً يمكن القول :

تعدّ الدراسة الدلالية للنص الأدبي قمة الدراسات اللغوية الحديثة و ذلك لأنّها تقلب أي نص على كافة جوانبه لتكشف عن دلالاته الكامنة والخفية فيتجلى بذلك المعنى الحقيقي و الجوهرى المراد له ، ولأن الدراسة الدلالية تعد من أشمل الدراسات و أهمها:

3- القضايا الدلالية :

شغلت قضية اللفظ و المعنى الفكر البلاغي و النقدي عند العرب، أكثر ما شغلته قضية أخرى، فنالت عناية الأدباء والنقاد وعلماء الكلام الذين أفردوا لها مساحات كبيرة في مؤلفاتهم المختلفة، وقد تعددت الآراء فيها بتعدد هذه المؤلفات، كما اختلفت باختلاف ثقافة المؤلفين و تباين أهدافهم في دراستها.

ومن المتعارف عليه أن الدرس اللغوي الحديث ، شهد ظهور العديد من القضايا الدلالية تناولت مسألة الدلالة من جوانبها المتعددة، وتحديدًا للإطار النظري العام لعلم الدلالة ، مركزة على أهم النقاط التي تخدم غايات البحث و أهدافه في قضية اللفظ و المعنى ، وأهميتها في الدراسات اللغوية يتبعها مباشرة تحليل لجملة العلاقة التي تربط الألفاظ بعضها البعض (المشترك اللفظي، الترادف ،التضاد) أهم الوحدات الدلالية ،لأنها تشكل أهم مستوى أساسي للوحدات الدلالية ،حتى اعتبرها بعضهم الوحدة الدلالية الصغرى⁽²⁾، أو كما قال ستيفن أولمان: " الكلمة هي أصغر وحدة ذات معنى للكلام و اللغة"⁽³⁾ و الألفاظ دليل المعاني ، فالمعاني قوالب للألفاظ.⁽⁴⁾

(1) كلود جرمان وريمون لوبلون ،علم الدلالة ، تر:نور الهدى لوشن ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ،ليبيا، ت: 1997 م ، ص : 8 .

(2) أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص : 33 .

(3) ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، تر:كمال بشر، دار غريب، القاهرة، مصر، ط 12، دت ، ص : 55 .

(4) محمد بدري عبد الجليل ، المجاز و أثره في الدرس اللغوي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، دط ، ت: 1986 م ، ص : 170 .

و لنا أن نلخص العلاقة بين اللفظ و المعنى في عبارة للجاحظ جاء فيها: (أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني مبسوبة وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة و محصلة محدودة)⁽¹⁾ التي تطلع إليها علماء اللغة العربية الأولون التفرقة بين الأنواع التي يمكن أن تنقسم إليها الكلمة .. و أقدم ما يعيننا من هذه التقسيمات ما أورده سيويوه في صدر كتابه ... الخ

- اعلم أن من كلامهم

1- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ... نحو جلس و ذهب.

2- اختلاف اللفظين و المعنى واحد ... نحو ذهب وانطلق.

3- اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ... قولك : وجدت عليه : من الوحدة , ووجدت

: إذا أردت وجدان الضالة.

- أراد سيويوه بالنوع الأول التضاد، وبالنوع الثاني ما سَمَّاه اللغويون المترادف، وبالنوع

الثالث ما سمّوه المشترك اللفظي⁽²⁾

1 - المشترك اللفظي :

أ. لغة : جاء في لسان العرب لأبن منظور في مادة * ش ر ك * : الشركة و الشركة سواء

: مخالطة الشريكين، يقال : اشتركنا بمعنى : تشاركنا ، وقد اشترك الرجلان ، وتشاركا وشارك أحدهما

الآخر ... و شاركت فلانا : صرت شريكة، واشتركنا و تشاركنا في كذا، وشركته في البيع والميراث ...

قال : و رأيت فلانا مشتركاً، إذا كان يحدث نفسه أن رأيه مشترك ليس بواحد .⁽³⁾

(1) الجاحظ ، البيان و التبيين ، تح: عبد السلام هارون ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان ، دط، دت ، ص: 76.

(2) ينظر : حسين نصار ، مدخل تعريف الأضداد ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، ت: 2003 م ، ص: 7 .

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، ج 4 ، ص: 2248 - 2249 . (مادة شرك)

اصطلاحاً : عرّفه السيوطي : (وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة).⁽¹⁾

و يعرفه محمد علي الخولي: (هو أن تكون الكلمة الواحدة متعددة المعاني ، أي أن الكلمة الواحدة ذات معاني مختلفة)⁽²⁾ و يعرفه أيضاً عبد الواحد وافي: (وذلك بأن يكون للكلمة الواحدة عدة معانٍ تطلق على كل منهما على طريق الحقيقة لا المجاز ، وذلك كلفظ * الخال * الذي يطلق على أخ الأم، وعلى الشامة في الوجه وعلى السحاب، وعلى البعير الضخم، وعلى الأكمة الصغيرة).⁽³⁾

- و يجمع الدارسون المحدثون على أنّ المشترك اللفظي (هو ما أتحدت صورته و اختلف معناه على عكس الترادف).⁽⁴⁾

- و قد لخص توفيق شاهين رأي العلماء في وقوع المشترك اللفظي في اللغة العربية في آراء ثلاثة هي :

- 1- أنه ممكن الوقوع ، أي لا يمنع مانع عقلي من وقوعه في اللغة .
 - 2- أنه واقع فعلاً لوجوده في اللغة ، لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ ، فقد نصوا أحياناً على أن هذا المعنى أصل الوضع ، وبعد ذلك نجد آخر يجعله بعضهم أصلاً لوضع أيضاً.
 - 3- و أوجب بعضهم وقوعه ، لأن المعاني غير متناهية ، و الألفاظ المتناهية ، فليرم الاشتراك و يجب الوقوع ، ليفي بتغطية المدلولات الاجتماعية التي تسبق المدلولات اللغوية.⁽⁵⁾
- ويمكن القول بالنظر إلى هذه الحدود و التعريفات الاصطلاحية يلاحظ تفاوت واحتراز العلماء لما يدخل ضمن حدود المشترك اللفظي حقيقة ، مما لا يدخل ضمنه ، وفقاً لضابط الوضع أو الحمل أو الاستعمال .

(1) السيوطي ، المزهري في علوم اللغة و أنواعها ، تع: محمد جاد المول بك و محمد أبي الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر ، ج3 ، ط3 ، دت ، ص: 369 .

(2) محمد علي الخولي ، علم الدلالة (علم المعنى) ، دار الفلاح ، عمان ، الأردن ، دط ، ت2001 م ، ص: 142 .

(3) علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، نضضة مصر ، القاهرة ، مصر ، ط 3 ، 2004 م ، ص 145 .

(4) توفيق شاهين ، المشترك اللغوي نظرية وتطبيق ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، ت1980 م ، ص: 28 .

(5) المرجع نفسه ، ص: 28 .

ولقد اختلف علماء اللغة قدامى و محدثون في ظاهرة الاشتراك اللفظي، وذهبوا فيها مذاهب شتى، فبعضهم اعترف بها وقال بوجودها في اللغة العربية، وقد ذهب فريق آخر للقول بعدم وجودها في اللغة الواحدة، ولكل رأي و حجته التي أستند عليها⁽¹⁾

- و ظاهرة الاشتراك اللفظي هي من الظواهر اللغوية التي لقيت عناية علماء العربية تمثلت فيما أفردوه لها من مؤلفات و بحوث ، و من العوامل المؤدية الى نشوئها في اللغة :

* اختلاف اللهجات : فبعض ألفاظ المشترك جاء من اختلاف القبائل في استعمالها، ثم عمد مؤلفوا المعاجم إلى إضافة هذه المعاني بعضها الى بعض دون أن يعنوا في بعض الأحيان بنسبة كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستعمله .

* التطور اللغوي و الصوتي خاصة ، اذا قد يطرأ على بعض الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير أو الحذف أو الزيادة، وفقا لعوامل نمو اللغة، فيصبح هذا اللفظ متّحدا مع لفظ آخر يختلف عنه في معناه .

* وللمشترك عند أصحاب البديع من المتأخرين مقام أنيق، فلولاه ما راجت سوق التورية و الاستخدام ، ولا تهيأ للمتأدبين الجناس التام.⁽²⁾

ب.أنواع الاشتراك اللفظي :

- 1- وجود معنى مركزي للفظ ، تدور حوله عدة معان فرعية.
- 2- تعدد المعنى ، نتيجة استعمال اللفظ في أوضاع مختلفة.
- 3- دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى ، نتيجة لحدوث تطور في جانب المعنى .
- 4- وجود كلمتين يدّل كل واحد منهما على معنى ، وقد أتحدث صورة الكلمتين نتيجة تطور في جانب النطق⁽³⁾

⁽¹⁾ ينظر: الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، ت 1999 م ، ص: 29، 30، 31، 32

⁽²⁾ محمد محمد يونس علي، المعنى و ضلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا، ط 2، ت 2007 م ، ص: 387 .

⁽³⁾ أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص: 163 .

- و لقد أورد أبو القاسم الزجّاجي في أماليه نصوصا لهذه الظاهرة أو القضية الدلالية و

هي كالآتي :

- فسر لفظة الأمة في قول الله تعالى : * أن ابراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا * قال : الأمة

الرجل المعلم للخير ، و القانت المطيع ، و الحنيف : التارك الشرك * اجتباه * يقول : أصطفاه * و

هداه الى صراط مستقيم * يعني طريقا يستقيم به الى الجنة * و أتيناها في الدنيا حسنة * قال : الذكر

الطيب و الثناء الجميل ، ما من أمة و لا أهل دين إلا يتولونه (1) .

- وفسّر لفظة الجواد في قول أبي الحسن الأخفش قال : أخبرنا أحمد بن يحيى ، عن ابن

الأعرابي، عن المفضل الضبي قال : قال أمير المؤمنين المنصور : صف لي الجواد من الخيل ، فقلت : يا

أمير المؤمنين : إذا كان الفرس طويل ثلاث ، قصير ثلاث، رحب ثلاث، صافي ثلاث، فذلك الجواد

الذي لا يجارى، قال : فسرّها فقلت : أما الثلاث الطوال فالأذنان، والهادى، والفخذ، وأما القصارى

الظهر ، والعسيب ، والساق ، وأما الرحاب فاللبان، والمنخر ، والجبهة، و الصافية : الأديم ، والعين ،

و الحافر (2) .

- و كذلك فسر أبو القاسم الزجّاجي لفظة الرقيم (3) بقوله: اعلم أن في الرقيم خمسة

أقوال : أحدهما : هذا الذي روى عن ابن عباس رحمه الله أنه لوح كتب فيه أسماءهم و الآخر : أن

الرقيم هو الدواة : يروى ذلك عن مجاهد و قال : هو بلغة الروم و الثالث : أن الرقيم : القرية ، و هو

يروى عن كعب ، و الرابع : أن الرقيم : الوادي ، و الخامس : ما روى عن الضحاك و قتادة أنهما

قالا : الرقيم : الكتاب، قال تعالى ﴿ أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا

من آياتنا عجباً ﴾ سورة الكهف .

(1) الزجّاجي ، الأمالي ، ص : 2 .

(2) المصدر نفسه ، ص : 3 .

(3) المصدر نفسه ، ص : 6 .

- و كذلك فسر لفظة العشقة ⁽¹⁾ قال : علي بن سليمان الأخفش : عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي قال : العشقة شجرة يقال اللبلابة ، تخضر ثم تذق ثم تصفر ، ومن ذلك اشتقاق العاشق ، وقال : ويقال : عازل الكلب الظبي : اذا عدا في أثره فليحقه وظفريه ، ثم عدل منه ، و منه مغازلة النساء ، قال : كأنه يلاعبها الرجل فتطعمه في نفسها ، فأذا رام تقبيلها أنصرفت عنه .

- و كذلك فسر لفظة المغازلة ⁽²⁾ و قال : أبو القاسم : أصل المغازلة من الإدارة و القتل : لأنه إدارة عن أمر ، و منه سمي المغزل لاستدارته و سرعته في دورانه ، و سمي الغزال غزالا لسرعته و سميت الشمس الغزالة لاستدارتها و سرعتها ، و أنشد أبو إسحاق الزجاج : قالت له و أرتفتت : ألا فتى يسوق بالقوم غزالات الضحى .

- و كذلك فسر لفظة تمنى ⁽³⁾ قال : أبو القاسم الزجاجي : و قيل لرجل من الضباب : تمن ، فتمنى خباء وقوسا في جله ، في ليلة مطرة ، وأن يحىء الكلب فيدخل معه الخباء ، وقال أبو القاسم : القوس : بقية التمر في أكله ، و الآس : بقية العسل في وعائه ، أو الموضع الذي يشار منه ، و الكعب : بقية السمن في نحى ، و الهلال بقية الماء في الحوض و الشفا ، مقصور : بقية كل شيء .

- ويقال للعسل : هو العسل ، واللوص ، والأرى ، والضحك ، والشعاب ، والطريح ، ويقال : تمنى الرجل إذا حدث نفسه ، و تمنى إذا سأل ربه ، و تمنى إذا كذب ، وأجتاز بعض العرب بأبن دأب ، وهو يحدث قوما ، فقال له : أهذا شيء روينه أم تمنيته . و يقال : تمنى الرجل ، إذا تلا القرآن : ومنه قوله عزّ وجلّ ﴿ لا يعلمون الكتاب إلا أمانى ﴾ .

و كذلك فسّر لفظة الترفة ⁽⁴⁾ في قول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن منبري هذا على ترعة من ترع الجنة » ، وقال أبو القاسم الزجاجي : للعلماء في الترفة ثلاثة أقوال :

(1) المصدر السابق، ص : 12 .

(2) المصدر نفسه ، ص : 12 .

(3) المصدر نفسه ، ص : 19 .

(4) المصدر السابق، ص : 135 .

* قال أبو عمر والشيبياني : الترفة : الدرجة

* و قال غيره : الترفة : الباب

* و قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : الترفة : الروضة تكون في الموضع المرتفع خاصة :

فإذا كانت في الموضع المطمئن فهي روضة .

- أن هذه النماذج من النصوص التي تم دراستها في الأمالي لأبو القاسم الزجاجي

نستخلص جملة من النتائج و هي :

- تنبه أبو الزجاجي على أهمية السياق في تحديد المعنى للكلمة يدل على الفهم العميق و

البعد في النظر في تحليل اللغوي .

- تدعيم أبن الزجاجي في دراسة المادة العلمية اللغوية بشواهد الذي يكشف منهج

الذي تناوله في دراسة هذه الظاهرة .

- أغلب كلمات المشترك اللفظي يعود سببها إلى التغير الدلالي و هو انتقال اللفظة من

حالة الى حالة أخرى أي من معنى خاص إلى معنى عام ، و كيف كانت تحمل دلالة عامة ثم

تخصّصت بمعاني جزئية و هذا يدخل ضمن التطور الدلالي .

2 - الترادف :

أ. تعريفه :

- لغة : يقول ابن الفارس في مقاييس اللغة (الرأ و الدال والفاء أصل واحد مطرد ،

يدل على اتباع الشيء، فالترادف :التتابع والرديف :الذي يرادفك وسميت العجيرة ردفا من ذلك)⁽¹⁾

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ، تح ، عبد السلام هارون ، دار الفكر، ج2، دط ، ت1979 م ، ص: 503. (مادة

ردف).

- اصطلاحاً : عرفه الشريف الجرجاني ت - 816 هـ - بأنه عبارة عن الاتحاد في المفهوم و قيل : هو توالي الألفاظ المفردة ، الدالة على شيء واحد ، باعتبار واحد⁽¹⁾ ، وعرفه الأصمعي : هو ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه⁽²⁾ ، ويعرفه أيضاً حاكم مالك الزيادي : هو دلالة عدة كلمات مختلفة و منفردة على المسمى الواحد أو المعنى الواحد دلالة واحدة و المترادف هو أن تكون أسماء لشيء واحد و هي مولد و مشتقة من تراكب الأشياء⁽³⁾ ، و يعرفه أيضاً محمد علي الخولي : " الترادف هو أن تتماثل كلمتان أو أكثر في المعنى و الترادف أساساً للمعاني و ليس للكلمات ".⁽⁴⁾

- إذا يمكن القول : بالنظر الى هذه التعريفات نلاحظ عدم وجود تفاوت في احتراز العلماء لظاهرة الترادف في اللغة و اتفاق الباحثين و العلماء في الاتحاد في مفهوم الترادف وفقاً لضابط الاستعمال و الوضع .

ب. شروطه :

- ان نظرة المحدثين الى الترادف تتمثل في تلك الشروط اللغوية التي وضعوها و رأوا أنه لا بد من تحققها حتى يمكن القول بالترادف في الألفاظ :

- 1- الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً.
 - 2- الاتحاد في البيئة اللغوية .
 - 3- الاتحاد في العصر.
 - 4- ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر.⁽⁵⁾
- #### 3- أنواعه :

⁽¹⁾ الجرجاني ، التعريفات، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دط، 1983 م ، ص: 76.

⁽²⁾ حاكم مالك الزيادي ، الترادف في اللغة ، دار الحرية، بغداد ، العراق ، دط ، 1985 م ، ص: 27.

⁽³⁾ المرجع نفسه ، ص : 22- 23.

⁽⁴⁾ محمد علي الخولي ، علم الدلالة ، ص: 93- 95.

⁽⁵⁾ أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص: 65- 66 .

- الترادف : هو في الحقيقة يعني دلالة كلمتين على معنى واحد في اللغة الواحدة على حين جعله بعضهم ضربين : الترادف التام **completesynonyms** وهو أن تتفق الألفاظ في المعنى اتفاقاً تاماً بحيث يمكن استبدال الواحدة بأخرى ، وأما النوع الثاني فهو الترادف الجزئي

.Potioisynonyms

و هو أن تتقارب الألفاظ في دلالاتها على شيء الواحد⁽¹⁾ و هي الألفاظ المختلفة التي تدل على معنى واحد على سبيل الانفراد⁽²⁾ .

ولقد اختلف علماء اللغة قدامى و محدثون في ظاهرة الترادف في اللغة ، فبعضهم أعترف به مثل :

سيبويه و قطرب و أبو زيد الأصمعي و ابن جني والجرجاني ... و غيرهم ، و بعضهم الآخر أنكر ظاهرة الترادف مثل : ابن الأعرابي و أبو العباس الثعلب و ابن درستويه ... و غيرهم.

فالترادف من الظواهر التي أشار إليها أبو القاسم الزجاجي في أماليه و نمثل لها بما يأتي :
أنشدنا الأخفش عن أحمد بن يحيى ثعلب⁽³⁾:

قد شَابَ رَأْسَ الزَّمَانِ وَ اكْتَهَلَ الدَّهْرَ وَ أَثَوَابَ عُثْمَرَ جُدَدَ

يظهر الترادف في هذا البيت في لفظة : الزمان مع لفظة الدهر بحيث أن الزمان و الدهر معنى لشيء واحد رغم اختلاف اللفظتين و لكن دلالة اللفظتين واحدة ، و بذلك تتفقوا الألفاظ في المعنى اتفاقاً تاماً و هذا ما يسمى بالترادف التام .

- قال أبو الحسن الأخفش⁽⁴⁾:

وَصَاحِبَةُ التَّسْعِينَ يَرْعَشُ رَأْسُهَا وَ بَلِيلٌ مَقْلَاقٌ قَلِيلٌ مُجُودُهَا
وَمَنْ طَالَعَ الْأُخْرَى فَقَدْ ظَلَّ عَقْلُهَا وَ تَحْسِبُ أَنْ نَاسٌ طَرَا عَيْدُهَا

(1) حاكم مالك الزيايدي ، الترادف في اللغة ، ص : 69 .

(2) المرجع نفسه ، ص : 72 .

(3) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 17.

(4) المصدر نفسه، ص : 97.

جاء الترادف في لفظة الرأس : رأس كل شيء : أعلاه ، و أراس على قلب ، و رؤوس في الكثير (1) . مع لفظة عقل : الحجر و النهى ضد الحمق ، و الجمع عقول ، و يقال أعقلت فلانا أي أفيتته عاقلا (2) . بحيث جاء الترادف بين اطلاق الجزء على الكل أي المجازي على الحقيقي في لفظة الرأس مع لفظة العقل .

أخبرنا نبطونين عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال (3) :

يقال للعمامة : هي العمامة و المشودة و السبي و المقعطة ، و العصابة و عصاب و تاج و المكورة و الاقتعاط ، و هو أن يتعمم الرجل و لا يحنك ، و في الحديث * نهي عن الاقتعاط و أمر بالتحلي * و ذكر أيضا أنه يقال : جاء الرجل متختما أي متعمما ، و ما أحسن تختمه أي تعممه . جاء الترادف بين لفظة العمامة : من لباس الرأس معروفة و ربما كنى بها عن البيضة أو المغفر ، و الجمع : عمائم و عمام ، و عممته : ألبسته العمامة (4) . مع لفظة عصابة : عصب : العصب عصب الإنسان و الدابة ، و العصابة : العمامة و كل ما يعصب به الرأس (5) . تحقق الترادف من خلال الاتساع اللغوي و هذا نتيجة التطور الدلالي قد يكون نتيجة الاتحاد في البيئة اللغوية و العصر .

- أنشدنا أبو بكر القياسي (6) لنفسه : لأن كان الرقيب بلاء قوم لما عندي أجل من

الرقيب

حَجَابِ الْأَلْفِ أَيْسَرُ مِنْ نَوَاهِ وَ هَجَرَ الْخَلِّ وَ خَيْرَ لِلْأَدِيبِ
وَ لَا أَيْبِكَ مَا عَانَيْتَ شَيْئاً أَشَدَّ مِنَ الْفِرَاقِ عَلَى الْقُلُوبِ

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، ص : 1533 . (مادة رأس)

(2) المرجع نفسه ، ص : 3047 . (مادة عقل)

(3) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 109 .

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، ص : 3311 . (مادة عمم)

(5) المرجع نفسه ، ص : 2963 . (مادة عصب)

(6) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 110 .

نجد باب الترادف بين هجر : ضد الوصل ، هجرة يهجره هجرا و هجرانا : سرمه : و
الهجرة : الخروج من أرض إلى أرض⁽¹⁾. مع لفظة الفراق : الفرق خلاف الجمع ، فرقة يفرقه فرقا⁽²⁾
يظهر الترادف بين دلالة الكلمتين على معنى واحد حيث تتفق اللفظتين في المعنى اتفاقا
تاما بحيث يمكن استبدال الواحدة بأخرى .

- و أنشد لعبد بني الحسحاس⁽³⁾:

رَأَيْتَ الْمَنَايَا لَا يَهْبَنَ مُحَمَّدٌ و لَا أَحَدَ و لَا يَدْعُنْ مَخْلَدًا

أَلَا لَا أَرَى عَلَى الْمُنُونِ مُسْلِمًا و لَا بَاقِيًا إِلَّا الْمَوْتَ مُرْصَدًا

نجد الألفاظ التي يقع فيها الترادف بين لفظة المنايا : النأى : البعد نأى ينأى : بعد ،
بوزن نعى ينعى منايا⁽⁴⁾. مع لفظة الموت : الموت و الموتان ضد الحياة ، و الموات بضم : مات يموت
موتا⁽⁵⁾.

نلاحظ وجود اتفاق في المعنى بين لفظة المنايا : مجاز ، مع لفظة الموت ، وقع الترادف
بين اللفظة والمجاز .

- و أنشد أبو الخطاب⁽⁶⁾:

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَ الْمُتْرَبَعَا بِيْطْنِ خَلِيَّاتِ دَوَارِسَ بَلَقَعَا

جاء باب الترادف بين لفظة الأطلال : الطلل : ما شخص من آثار الديار ، و الرسم ما
كان لاصقا بالأرض ، و طلل جمع أطلال⁽⁷⁾. مع لفظة المتربعا : الآثار . نجد وجود ترادف تام
بحيث اتفقت اللفظتين في المعنى اتفاقا تاما نتيجة تحقق اتحاد في البيئة اللغوية و العصر .

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، ص : 4616 . (مادة هجر)

(2) المرجع نفسه ، ص : 3397 . (مادة فرق)

(3) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 76 .

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، ص : 4314 . (مادة نأى)

(5) المرجع نفسه ، ص : 4294 . (مادة موت)

(6) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 84 .

(7) ابن منظور ، لسان العرب ، ص : 2697 . (مادة طلل)

- تقول العرب ⁽¹⁾: فلان لا يعرف قطاته من لهاته وبعضهم يقول لا يعرف قطاته من لطاته ، و القطاة : الدبر ، و اللطاة : الجبهة .

وقع الترادف بين لفظة لهاته و لفظة لطاته نتيجة سبب صوتي لهجي أدى الى تغيير حرف الهاء بحرف الطاء نتيجة تطور صوتي بلفظ آخر أو عدد وجود اتحاد في العصر .

- أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد قال ⁽²⁾: تقول العرب : رجع فلان على حافرتة ، و رجع على أدراجه ، و ورجع عوده على بدئه : اذا رجع في الطريق الذي جاء منها .
جاء باب الترادف بين حافرتة : حفر الشئ يحفره حفرا و احتفره ، و جمع أحفار ، و العرب تقول أتيت فلانا ثم رجعت على حافرتي أي طريقي الذي أصعدت فيه ⁽³⁾ . مع لفظة أدراجه : أدرج : درج البناء ، و درجة بالثقل ، و الدرجان : مشية الرجل و الصبي ⁽⁴⁾ . و كذلك مع لفظة بدؤه ، بحيث أشار إلى وجود معاني أخرى مجازية تتصل بالمعنى الأصلي .

- من خلال دراسة هذه النماذج التي وقفنا عليها أثناء دراسة الأمالي نستخلص جملة من نتائج بناء على منهج الذي سلكه الزجاجي في تناوله لهذه الظاهرة :

- تنوع الألفاظ المترادفة التي أوردها بحيث يجمع بينهما في نص واحد أو العكس .
- ذكر المترادفات بآتياعها بمرادفات أخرى و أحيانا يذكر مجموعة من الكلمات متبوعة بقولة : بمعنى واحد .

- تدعيم المادة اللغوية للشواهد الذي يكشف لنا المنهج الذي سلكه القالي في تناوله في هذه الظاهرة .

(1) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 143 .

(2) المصدر نفسه ، ص : 156 .

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، ص : 924 . (مادة حفر)

(4) المرجع نفسه ، ص : 1351 . (مادة درج)

- تنوعت الألفاظ المترادفة نتيجة الاتحاد في البيئة اللغوية و العصر ، و كذلك أن يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر ، أو علاقة المجاز باللفظة ، مع الإشارة إلى معاني مجازية أخرى تتصل بالمعنى الأصلي .

3- التضاد :

أ. تعريفه :

- لغة : قال الزبيدي (ت 1145هـ) في تاج العروس ، الضد بالكسر : كل شيء ضاد شيئا ليغلبه ، و السواد ضد البياض ، و الموت ضد الحياة ... و الضد و الضديد : الضد و الشبيه و القرين ⁽¹⁾ .

- اصطلاحا : عرّفه قرطبة و أبي حاتم السجستاني لها بقوله: " ضد الشيء خلافه و غيره اذا ليس كل من خالف المعنى ضد " ⁽²⁾، وكان أبو الطيب اللغوي هو الذي أزال كل أبحام عن اللفظ حين عرفه في صدر كتابه فقال: " الأضداد جمع ضد ، وضد كل شيء مانفاه ، نحوى البياض والسواد ، والسخاء و البخل ... و ليس كل من خالف الشيء ضد له " ⁽³⁾ وعرّف أيضا "الأضداد هي ألفاظ التي يدل الواحد منها على معنيين متضادين " .

- ويمكن القول من خلال هذه التعريفات لظاهرة التضاد اتفاق بين الباحثين و العلماء وفقا لضابط الاستعمال و الوضع .

- و لقد وضع القدماء و المحدثون من العرب ، وغيرهم من المستشرقين مصنفات كثيرة في الأضداد منها ما وصلنا ، و منها ما لم يصلنا ، و لكننا سمعنا عنها أو قرأنا نماذج لأمثلتها. ⁽⁴⁾

- أنواعه : لقد جعل عبد الفتاح بدوي أربعة أنواع الأضداد هي :

⁽¹⁾ الزبيدي ، تاج العروس ، تح : علي هلال ، مراجعة عبد الله العلايلي وآخرون ، دار التراث العربي ، الكويت ، ج 8 ، دط ، 1966 م ، دط ، ص : 310 . (مادة ضاد) .

⁽²⁾ توفيق محمد شاهين ، المشترك اللغوي نظرية و تطبيق ، ص : 134 .

⁽³⁾ حسين نصار ، تعريف الأضداد ، مدخل ظواهر لغوية ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، ت 2003 م ، ص : 109 .

⁽⁴⁾ توفيق محمد شاهين ، المشترك اللغوي ، ص : 134 .

1- أضداد في اللفظ المفردة، كالقرء للحيض و الطهر.

2- أضداد في الفعل : كظن لشك و اليقين.

3- أضداد في التراكيب ، كعبارة * تهيت الطريقة و تهيلبتي الطريق *.

4- أضداد في المعلقة ، كرجب عنه و رجب فيه. (1)

- و لقد نشأت هذه الظاهرة في العربية الى أسباب و عوامل أبرزها :

* أن من سنن العرب أن يسموا المتضادين باسم واحد ، و معنى هذا أن أصل الأضداد

كأصل الأضداد الأخرى ، و وضعها العرب بالوضع الأول لدلالة على المعنيين المتضادين

* و منهم من يرى أن ألفاظ الأضداد ، لم يضعها العرب للمعاني المتضادة بالوضع

الأول، وإنما أستعملها بعض القبائل في معنى من معانيها ، و استعملتها قبائل أخرى في المعنى المضاد

له ، ثم اختلطت اللهجات فظهرت الأضداد في العربية .

* أن تكون ناشئة من الاستعمال المجازي ، ثم كثر استعماله حتى غلبت و صارت بمنزلة

الأصل.

* أهم عوامل تكون الأضداد نشأتها ، فإذا أضيف إليها ما يؤيد طبيعة اللغة و حرية

العرب و يشهد له الاستعمال الفصيح تكاملت أسباب نشأة الأضداد. (2)

1- و من النصوص الأضداد في أمالي أبو القاسم الزجاجي و هي كالاتي :

- أخبرنا أبو عثمان قال (3):

فويلٌ ثم ويلٌ ثم ويلٌ لقاضي الأرض من قاضي السماء

وقع باب التضاد بين قاض الأرض : و هو الإنسان ، مع قاض السماء : و هو الله ،

بحيث نجد التضاد بين الكلمة و ضدها أي الأرض و السماء وجود تضاد بلاغي .

(1) حسين نصار ، ظواهر لغوية ، ص: 31-32.

(2) توفيق محمد شاهين ، المشترك اللغوي ، ص: 164 .

(3) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 84 .

قال أبو الحسن (1):

كيف أدعُو على الفُراقِ بِحتفٍ و غُداةِ الفُراقِ كانَ التلاقي

وقع التضاد بين لفظة الفراق : الهجران ، مع لفظة التلاقي : اللقيان ، حيث وقع التضاد في الأفعال بين فعل فرق و فعل لقي للدلالة على معنيين متضادين .

قال أبو نجم (2):

يسبِّحُ أولاهُ و يطفؤا آخره فما يمسُّ الأرضَ منه حافره

نجد ألفاظ التضاد بين أوله : ضد آخره أي الرجوع ، مع لفظة آخره : الآخرة بعد الأول ، و هو صفة يقال : جاء أخرة و بآخرة و أول الكلام . حيث وقع الترادف في اللفظة المفردة للدلالة على معنيين متضادين .

قال علي بن سليمان الأخفش (3):

حوادثُ أيامٍ تدورُ صروفها لهنَّ مساوٍ مرةٍ ومحاسن
وفي الحي بالميتِ الذي صمن الثرى فلا أنتَ مغبون و لا الموتُ غابن

جاء باب التضاد في البيت الأول بين مساوئ : سواء الشيء مثله ، و جمع أسواء . مع محاسن : ضد القبح و نقيضه و جمع محاسن . و في البيت الثاني بين الحي و الميت ، وقع التضاد في البيتين في اللفظة المفردة للدلالة على معنيين متضادين نتيجة طبيعة اللغة .

قال ابن دريد (4):

صديقك حينَ تستغني كثير و مالك عندَ فقرك من صديق

الألفاظ التي وقع فيها التضاد تستغني : الغناء مقصورة ، ضد الفقر . مع لفظة فقرك : الحاجة ، و الفقر ضد الغناء . حيث نجد أن التضاد وقع في اللفظة المفردة .

(1) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 57 .

(2) المصدر نفسه ، ص : 31 .

(3) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 39 .

(4) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 10 .

قال الزبير بن بكار⁽¹⁾:

لَدَلِكْ أَدْنِي دُونِ خَيْلِي رِبَاطَةٌ وَ أَوْصِي بِهِ أَنْ يُهَانَ وَ يُكْرَمَ

نجد وقوع التضاد بين الفعلين يهان و يكرم ، حيث وقع التضاد في الأفعال للدلالة على معنيين متضادين .

قال أبو العباس⁽²⁾:

أَلَا يَا صَخْرُ أَنْ أَبْكَيْتَ عَيْنِي فَقَدْ أَضْحَكْتَنِي زَمَنًا طَوِيلًا

وقع باب التضاد أيضا بين فعلين البكاء و الضحك للدلالة على معنيين متضادين للتوضيح المعنى للتضاد لوجود أثر في المعنى .

قال أبو عبد الله اليزيدي⁽³⁾:

فَهَذَا فِي الظَّلَامِ سِرَاجُ نَارٍ وَ هَذَا فِي النَّهَارِ سِرَاجُ نُورٍ

جاءت الألفاظ المتضادة بين الظلام و النور ، حيث الظلام بضم اللام : ذهاب النور ، و النور : الإضاءة ، للدلالة على معنيين متضادين للتوضيح المعنى بتضاد ، حيث وقع التضاد في اللفظة المفردة .

قال أبو العتاهية⁽⁴⁾:

سَرِينًا فَادْجَنَّا فَكَانَتْ رَكَابَنَا تَسِيرُ بِنَا فِي غَيْرِ بَرٍّ وَ لَا بَحْرِ

اللفظتين التي وقع فيها التضاد هي بر و بحر ، حيث وقع التضاد في اللفظة المفردة ، حيث جاء التضاد بصيغة النفي بذكر أداة النفي : لام ، للتوضيح المعنى وترك أثر في الدلالة على المعنيين المتضادين .

(1) الزجاجي ، الأمالي ، ص : 15 .

(2) المصدر نفسه، ص : 142 .

(3) المصدر نفسه، ص : 95 .

(4) المصدر نفسه، ص : 110 .

و أنشد أب حية النميري (1):

فكأنّهما فيه نهارٌ مشرقٌ وكأنّه ليلٌ عليها مظلمٌ

جاء باب التضاد بين فكأنّهما و كأنه للدلالة على معنيين متضادين حيث وقع التضاد في التركيب ، و وقع أيضا التضاد بين لفظة نهار مشرق و ليل مظلم ، نجد وقوع التضاد في اللفظة المفردة بين نهار و ليل و بين مشرق و مظلم .

من خلال دراسة هذه النماذج من نصوص في الأمالي نستخلص النتائج التالية :

- لم ينكر أبو القاسم الزجّاجي هذه الظاهرة في نصوصه بحيث يرى أن تعدد دلالة الألفاظ تعدو فروقا دلالية بين لفظتين ، يجمع بينهما معنى مشترك.
- لم يشر الزجّاجي إلى عوامل نشوء هذه الظاهرة.
- دعم المادة اللغوية بشواهد .
- وضع الزجّاجي للدلالة على المعنى بالتضاد للترك أثر في المعنى، يدل على سعة معرفة و فهمه العميق للتحليل اللغوي .

(1) المصدر السابق ، ص : 101 .

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث نصل إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يأتي:

- كان الزجّاجي حريصاً في أماليه أن يكون أميناً، وهذا ما دفعه لأن يولي اهتماماً بالغاً بالسند.
- كان منهج الزجّاجي في سرد النصوص منهجاً متّزناً، حيث يقوم بعرض المسألة ثم يورد بعدها الحجج والبراهين ليثبت صحتها أو العكس.
- اهتم الزجّاجي في أماليه بالرجز والأمثال، كما شكّل كلّ من القرآن الكريم والحديث النبويّ والشعر جوانب مهمّة في الاستشهاد.
- لم تشغل ظاهرة الإبدال الصوتي في الأمالي حيّزاً مهمّاً، فوردت بصفة قليلة، لكن كان من الضروري دراستها فهي تبين مدى وعي الزجّاجي بهذه الظاهرة اللغوية ومدى تطابقها والدرس اللغوي الحديث وهذا ما بيّناه من خلال المقارنة بالدراسات الحديثة.
- شغل الجمع حيّزاً هاماً في الأمالي وإن كان ليس بالواسع، فتطرق الزجّاجي إلى نوع منه وهو جمع التكسير، فانقسم هذا الأخير عنده إلى جمع مطّرد وآخر غير مطّرد (نقل سماعاً).
- جاء في الأمالي بما يسمى (الملحق بالمتنى)، وهو ما أطلق عليه الزجّاجي (المتنى الذي لم ينطق له بواحد). وعرض فيها أغلب الألفاظ التي لم ينطق لها بواحد وهذا ما اتّفق عليه الدرس اللغوي حديثاً.
- يعدّ التصغير ظاهرة لغويّة عربيّة واسعة الانتشار سواء قديماً أو حديثاً.
- التصغير في الأمالي لا يخضع لأوزان التصغير، فالعلماء القدامى كانوا يصغرون الأسماء وفق التجانس اللغوي، فجاء المحدثون ووضعوا أوزاناً للتصغير لتسهيل العملية.

- اعتمد الزجّاجي منهج المناطقة في عرض مسائل اللّغة، حيث يقوم بتقديم القضية ثم يعلّق عليها بتقديم الحجّج وتبيان صوابها من خطئها.
- اتّبع الزجّاجي في مذهبه النحوي مذهب البغداديين، الذي يجمع بين علميّ البصرة والكوفة، فكان يعرض القضايا ويختار منها الأصوب دون تحييز لطرف على حساب الآخر، ولكن كان معروفاً عنه ميوله للبصريين.
- تراوح قياس وسماع وتعليل الزجّاجي للمسائل اللّغوية بين المذهبين الكوفي والبصري، فمثلاً فيم يخص القياس فقد خلط الشعراء، الذين أدخلوا "يا" النداء على المعرف ب (ال)، فتبع بذلك المبرد الذي كان يقول: "هو غلط من قائله". ومن علله عدم الجمع بين الإضافة والألف واللام.
- تعد قضية اللفظ والمعنى من الظواهر اللّغوية التي كثر حولها الكلام والنقاش بين العلماء واللّغويين والأدباء والباحثين قديماً وحديثاً، وقد عدّها الكثيرون منهم سمة من سمات العربيّة ومظهر من مظاهر عبقرية العربيّة.
- ثراء الأمالي بالآراء الدلاليّة الخاصة ب: المشترك اللفظي والترادف والتضاد.
- سعة معرفة أبي القاسم الزجّاجي اللّغويّة في تناول قضية اللفظ والمعنى.
- اهتمام الزجّاجي في بناء منهجه اللّغوي بالروابط المعنوية والموضوعيّة التي تُعرف عند اللّغويين والباحثين المحدثين بالمشارك اللفظي، الترادف، التضاد.
- أصبحت هذه الظواهر (المشارك اللفظي، الترادف، التضاد)، التي تحتويها كتب الأمالي تطرح العديد من القضايا على مستوى المعجم وصناعته فلذلك تناولها في الدراسات اللّغوية الحديثة، قد يكون أحد السبل في تطوير المعاجم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.

2. المصادر:

- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن)، الأمالي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، ت:1987.

3. المراجع:

(1) ابن خلدون (عبد الرحمن)، تح: عبد الله محمد درويش، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، ت:2004م.

(2) ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب)، كتاب الإبدال، تح: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، دط، ت:1978م.

(3) ابن الشجري (هبة الله بن علي حسين العلوي)، الأمالي، تح: محمود محمد الطناجي، مكتبة خانجي، القاهرة، مصر، دط، دت.

(4) ابن فارس (أبو حسن أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج3، دط، ت:1999.

(5) ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ج15، ط1، ت:1992.

(6) أبو الطيب (عبد الواحد بن علي العسكري)، كتاب المثني، تح: عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، ج3، دط، ت:1960.

(7) أنيس (إبراهيم)، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر، دط، ت:1992.

(8) أنيس (إبراهيم)، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر، ط2، ت:1963.

(9) اولمان (ستيفن)، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، دار الغريب، القاهرة، مصر، ط12، دت.

- (10) بشر (كمال)، علم الأصوات، دار الغريب، القاهرة، مصر، دط، ت: 2000.
- (11) بوخودود (بهاء الدين)، المدخل الصرفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، ت: 1988.
- (12) تمام (حسان)، الأصول الإيستمولوجية للفكر الغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط، ت: 1982.
- (13) تمام (حسان)، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، ت: 2000م.
- (14) الجاحظ (أبو عثمان عمرو)، البيان والتباين، تع: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، لبنان، دط، دت.
- (15) الجرجاني (محمد الشريف)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، ت: 1983م.
- (16) جرمان (كلود)، علم الدلالة، تر: نور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، دط، ت: 1997.
- (17) حجازي (محمود فهمي)، مدخل إلى علم اللغة، دار القباء، القاهرة، مصر، دط، دت.
- (18) حسن (عباس)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج4، ط3، ت: 1974.
- (19) الحملأوي (أحمد بن محمد بن أحمد)، شذا العرف في فن الصرف، تع: حمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، السعودية، دط، دت.
- (20) الحولي (محمد علي)، علم الدلالة، دار الفلاح، عمان، الأردن، دط، ت: 2001.
- (21) الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين)، سير أعلام النبلاء، تح: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ج2، دط، ت: 2004.
- (22) الراجحي (عبد)، التطبيق الصوفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، ت: 1973.
- (23) الزبيدي (محمد مرتضى حسياني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي هلاي، دار التراث العربي، الكويت، ج8، دط، ت: 1966.

- (24) الزجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن)، الإبدال والمعاقبة والنظائر، تح، عز الدين التنوخي، دمشق، سوريا، دط، ت:1962.
- (25) الزجّاجي (أبو قاسم عبد الرحمن)، الأمالي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط2، ت:1987.
- (26) الزجّاجي (أبو قاسم عبد الرحمن)، الايضاح في علل النحو، تح، مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط4، ت:1982.
- (27) الزجّاجي (أبو قاسم عبد الرحمن)، الجمل في النحو، تح، علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد، دط، الأردن، دط، ت:1984.
- (28) الزجّاجي (أبو قاسم عبد الرحمن)، اللامات، تح، مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، ت:1985.
- (29) زردنح (كرم محمد)، أسس الدرس الصرفي في العربية، دار المقداد، غزة فلسطين، ط4، ت:ماي2007.
- (30) الزركلي (خير الدين)، الأعلام (قاموس تراجم)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج3، ط15، ت:ماي2002.
- (31) الزيايدي (حاكم مالك)، الترادف في اللغة، دار الحرية، بغداد، العراق، دط، ت:1985.
- (32) زيدان (جرجي)، الفلسفة والألفاظ العربية، تع: مراد كامل، درا الحداثة، بيروت، لبنان، ط2، ت:1982.
- (33) السعران (محمود)، علم اللغة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ج1، ط3، ت:1980.
- (34) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الخانجي، القاهرة، مصر، ج1، ط3، ت:1988.

- (35) السيوطي (جلال الدين)، المزهري في علوم اللغة و أنواعها، تع: محمد جاد المول وآخرون، دار التراث العربي، القاهرة، مصر، ط3، دت.
- (36) شاهين (توفيق)، المشترك اللغوي (النظرية والتطبيق)، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، ت: 1980.
- (37) الضامن (حاتم صالح)، علم اللغة، بيت الحكمة، الموصل، العراق، دط، ت: 1989.
- (38) طليمات (غازي مختار)، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط2، ت: 2000م.
- (39) عبد الجليل (محمد بدري)، المجاز وآثره في الدرس اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، ت: 1986.
- (40) عبد اللطيف وسعد مصلوح، نحو العربية، دار العروبة، الكويت، ج1، ط1، ت: 2000م.
- (41) العثيمين (محمد بن صالح)، شرح ألفية بن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، مج3، ط1، ت: 2013م.
- (42) علي (محمد بن يونس)، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا، ط2، ت: 2007م.
- (43) عمر (أحمد المختار)، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط5، ت: 1998.
- (44) الفضيلي (عبد الهادي)، مختصر الصرف، دار القلم، بيروت، لبنان، دط، دت.
- (45) قبش (أحمد)، الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط2، ت: 1979.
- (46) قدور (أحمد محمد)، مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر ، بيروت، لبنان، ط1، ت: 1966.

- (47) القفطي (جمال الدين)، أنباه الرواة، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج2، ط1، ت:1950.
- (48) المبارك (المازن)، الزجاجي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، ت:1984.
- (49) محمود (محمود حسني)، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، دار عمار، بيروت، لبنان، ط1، ت:1986.
- (50) نصار (حسين)، مدخل تعريف الأضداد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، ت:2003.
- (51) وافي (علي عبد الواحد)، فقه اللغة، نخضة مصر، القاهرة، مصر، ط3، ت:2004.
- (52) وحيد الدين (عبد العزيز)، المعاقبة في نظام اللغة العربية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط1، ت:2006م.
- (53) يعقوب (إميل بديع)، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، ت:2006م.

4. الرسائل الجامعية:

- (1) الزايدي بودرامة، التحليل النحوي وتوجيه الدلالة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، ت:2005.
- (2) عبد الكريم بورنان، الإبدال في اللغة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، ت:1988.
- (3) مصطفى عبد الجبار ومحمد زيدان، ما ألحق بالمتنى في لسان العرب، رسام ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ت:2003.
- (4) نعيمة روابح، آراء أبي علي القالي اللغوية في أماليه في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، ت:2011.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

- مقدمة..... ١

- مدخل.

1. اسمه ونسبه..... 6
2. حياته..... 6
3. وفاته..... 7
4. شيوخه وتلاميذه..... 7-9
5. مؤلفاته..... 9-10
6. منهجه في جمع النصوص وشرحها..... 10-11
7. تعريف الأمالي وأشهر كتبها..... 11-12
8. كتاب الأمالي لزجاجي..... 12-13

الفصل الأول: آراء الزجاجي الصوتية والصرفية في الأمالي:

I. الإبدال:

1. الإبدال في الاصطلاح..... 16
2. أنواعه..... 16-17
3. حروف الإبدال بين القدامى والمحدثين..... 17-18
4. الإبدال في الأمالي.
- أ. قانون التجانس الصوتي..... 18-19
- ب. قانون التقارب في المخارج..... 20-21
- ج. قانون التباين في المخارج..... 21-22

II. الجمع والمثنى:

1. الجمع :

- أ. الجمع في الاصطلاح.....22
- ب. أقسام الجمع.....22
- جمع المذكر السالم23
 - جمع المؤنث السالم.....23
 - جمع التذكير.....24-27
- ج. الجمع في الأمالي.....27-31

2. المثنى:

1. المثنى في الاصطلاح.....31
2. شروط المثنى31
3. أنواع المثنى.....31-32
4. المثنى في الأمالي.....32-35

3. التصغير :

1. التصغير في الاصطلاح.....35
2. شروط التصغير35
3. صيغ التصغير.....36-37
4. التصغير في الأمالي.....36-38

الفصل الثاني: آراء الزجاجي النحويّة في الأمالي:

1. المذهب النحوي للزجاجي.....40-41
- الزجاجي ومذهب البغداديين.....41-43
2. المذهب النحوي للزجاجي في القياس والسمع والتعليل.....43

أ. منهجه في القياس والسماع.....	45-43
ب. منهجه في التعليل.....	46-45
3. منهج الزجاجي النحوي في كتابه الأمالي.....	47-46
4. القضايا النحوية في الأمالي.....	52-47
أ. قوله في إن.....	48-47
ب. قوله في القسم.....	49-48
ج. قوله في النسب.....	49
ح. قوله في المنادى.....	50-49
خ. قوله في مُذْ.....	52-51

الفصل الثالث: آراء الزجاجي الدلالية في الأمالي:

1. تعريف علم الدلالة.....	56-55
2. موضوعه.....	57-56
3. القضايا الدلالية.....	58-57
4. القضايا الدلالية في الأمالي.....	58
أ. المشترك اللفظي.....	63-58
ب. الترادف.....	69-63
ج. التضاد.....	73-69
- خاتمة.....	76-75
- قائمة المصادر والمراجع.....	82-78
- فهرس.....	84